و))زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت/الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

موسومة بـ:

الحياة الاقتصادية في الأندلس من خلال كتب الحسبة

(الدولة الأموية 138-422هـ/756-1031م أنموذجا)

إعداد الطالبتين:

بوزيان ميمونة

صولي منال

إشراف الأستاذ:

أ.د. عليلي محمد

لجنة المناقشة		
أ.د. بوخاري عمر	جامعة تيارت	رئيسا
أ. د. عليلي محمد	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
د. حاكمي حبيب	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: (1445-1446هـ / 2024-2025م)

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الذين أوصاني بهما ربي ورفع بهما شأني وببرهما تستجلب البركة والرحمة، إلى من كانت دعواتهما لي زادًا في طريقي، ورضاهما عني سببًا في ثباتي ونجاحي.

إلى والدي العزيزين أمي وأبي بوزيان عيسى

هذا العمل ما هو إلا ثمرة من ثمرة جهودكما المستمرة التي لا تعرف حدودًا.

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا دومًا سندًا لي، أهدي هذا الإنجاز، مع كل الحب والامتنان لمساندتكم ودعمكم المستمر،

إلى أولادكم الأعزاء، فلذات أكبادنا، أهدي هذا الإنجاز، إلى البراعم المشرقة والنفوس البريئة مُحَمَّد فؤاد، وصال، يونس، أنفال، صلاح، مروان جيلالي، معتز، وسام، رانيا، سجود، إسماعيل، جيهان، إسراء، رتيل فاطمة الزهراء، داعية الله أن يحفظهم وينير دربهم بالعلم والنجاح.

بوزيان ميمونة

إهداء

إلى من كانا سبب وجودي، وسرّ نجاحي، ونبراس طريقي...

إلى أمي وأبي العزيزين، من غرسا فيَّ القيم، وسقيا قلبي بالحب والدعاء، وتحملّا الكثير بصبر ورضا من أجل أن أصل إلى ما أنا عليه اليوم.

أمي، أنتِ النبع الذي ارتويت منه، واليد التي تمسح عن وجهي كل تعب، والدعاء الخالص الذي كان خير سند لي في كل خطوة.

شكرًا لكما على كل لحظة دعم، وكل كلمة تشجيع، وكل نظرة فخر، وكل دعوة خالصة من القلب. نجاحي هذا هو انعكاس لتضحياتكما، وهو ثمرة تعبكما، فأنتما الأصل والظل والنبض الذي لا يخفت.

إلى إخوتي وأخواتي، السند الحقيقي والظهر الذي لا ينكسر... كنتم دومًا القوة التي تدفعني إلى الأمام، والابتسامة التي تُنسي التعب. أحبّكم بكل الامتنان الذي لا يُقال.

إلى عائلتي الكبيرة، إلى من دعوا لي من بعيد، واحتفلوا بي من قريب... شكرًا لأنكم كنتم دائمًا حولي، تصنعون من المحبة طوق نجاة.

صولي منال

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف "**عليلي مُحَمَّد**" حفظه الله وأطال في عمره والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والعلمية التي ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

فله كل الاحترام والتقدير

كما نوجه تقديرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبول مناقشة مذكرتنا والحكم عليها.

قائمة المختصرات:

المختصرات بالعربية	
ص	صفحة
ط	طبعة
ج	الجزء
تر	الترجمة
م	ميلادي
هـ	هجري
مج	مجلد
ع	عدد
تح	تحقيق
د.س	دون سنة
د.د.ن	دون دار النشر
تق	تقديم
د.ط	دون طبعة
مر	مراجعة
د.م.ن	دون مكان النشر
تع	تعليق

مقدمة

يعد التاريخ الاقتصادي من المجالات المهمة التي أصبحت من اهتمامات الباحثين في عصرنا هذا، لأن الدراسات التاريخية لها أهمية كبيرة لمعرفة تفاصيل الحياة اليومية للمجتمعات في مختلف العصور ومنها مجتمعات العالم الإسلامي وذلك لما تزودنا به من معلومات تثري التاريخ العام.

ومن المواضيع التي أصبحت تسترعي اهتمام الباحثين المختصين في العصر الإسلامي الوسيط، هي المواضيع المتعلقة بالأندلس في مختلف المجالات وحقول المعرفة التاريخية وتحديدا التاريخ الاقتصادي للأندلس.

إن معرفة التاريخ الاقتصادي للأندلس تتطلب منا الخوض في الأسس والضوابط التي كانت توجه العملية الاقتصادية ومنها الحسبة، حيث تعتبر وسيلة مهمة وفعالة في تنظيم الجانب الاقتصادي داخل المجتمع الإسلامي، وكان دورها يتمثل أساسا في مراقبة الأسواق وحماية حقوق الناس، وهذا التنظيم خلق نوع من الثقة بين الناس، سواء بين البائع أو المشتري أو بين أفراد المجتمع بصفة عامة، بفضل الحسبة، تحقق نوع من العدالة الاقتصادية وأصبحت المعاملات التجارية نزيهة وعادلة.

وموضوعنا الموسوم بـ: الحياة الاقتصادية في الأندلس من خلال كتب الحسبة (الدولة الأموية 138-422هـ/756-1031م أنموذجا).

وتكمن أهمية هذا الموضوع في فهم الدور المحوري الذي أدته الحسبة في الحفاظ على النظام الاقتصادي في الأندلس، فقد كانت أداة تنظيمية ساهمت في منع الممارسات التجارية غير العادلة مثل الغش والاحتكار.

ومن دواعي اختيارنا لهذا الموضوع هو إلقاء الضوء على دور الحسبة وأثرها المباشر على المجالات الاقتصادية المختلفة، سواء على الفلاحة أو الصناعة أو التجارة.

أما فيما يتعلق بالدوافع في اختيارنا لهذا الموضوع حيث يندرج ضمن اهتماماتنا العلمية بالتاريخ الإسلامي، خاصة تاريخ الأندلس، حيث تعد من أبرز المحطات التاريخية

والحضارية في العالم سلامي وقد أردنا أن نسلط الضوء على هذا الجانب الذي لم يأخذ حقه من الدراسات تاريخية.

واقتضت أبجديات البحث العلمي الأكاديمي أن نطرح إشكالية عامة للموضوع وهي:

– ما هو الدور الذي أدته مؤسسة الحسبة في تنظيم الحياة الاقتصادية في الأندلس خلال الحكم الأموي؟ وكيف أسهمت في تحقيق التوازن بين المصالح، التجار والمستهلكين والسلطة الحاكمة؟

وأدرجنا تحت هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية ومنها:

– إلى أي مدى استطاعت خطة الحسبة تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها؟

– إلى أي مدى التزم أهل السوق بالضوابط الشرعية التي حددتها الحسبة؟

– ماهو دور السلطة القائمة في تفعيل جهاز الحسبة؟

كما فرضت علينا متطلبات البحث العلمي أن نتبع في دراسة هذا الموضوع، المنهج التاريخي التحليلي الذي اعتمدناه:

المنهج التاريخي التحليلي: حيث تمثل ذلك في ذكرنا لبعض الأحداث التاريخية ودراسة بعض محتويات كتب الحسبة.

وحتى تتحقق النتائج المرجوة من هذا البحث وضعنا مضمون المادة العلمية في بحثنا في الخطة التالية:

مقدمة وخاتمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول أما الفصل التمهيدي: المعنون بالإطار السياسي المفاهيمي حيث يضمن المبحث الأول سنتعرض فيه نشأت الدولة الأموية في الأندلس مرورا بتطوراتها السياسية أما المبحث الثاني يتناول تعريف الحسبة من حيث مفهومها اللغوي والاصطلاحي وكذلك شروطها.

المبحث الثالث يركز على نشأة الحسية وتطورها في الأندلس.

الفصل الأول: وضع تحت عنوان الحسبة في الأندلس في عهد الدولة الأموية يتضمن: في المبحث الأول تحدثنا فيه عن الأسباب التي دفعت الدولة الأموية في الأندلس إلى الاهتمام بمؤسسة الحسبة، أما في المبحث الثاني يقدم صورة عامة عن الحياة الاقتصادية في الأندلس، من حيث النشاط التجاري والصناعي والحرفي، أما المبحث الثالث يركز على دور الفقهاء في توجيه وضبط الحياة الاقتصادية.

الفصل الثاني: الذي عنون بـ: تفعيل دور الحسبة في المجال الاقتصادي في الأندلس الأموية يتضمن: المبحث الأول: يركز على دور الحسبة في تنظيم العمل الزراعي، أما المبحث الثاني: يتناول رقابة الحسبة على الصناعات والحرف لضمان الجودة ومنع الغش المبحث الثالث: يستعرض دور الحسبة في ضبط الأسواق وذلك من خلال مراقبة الأسعار وتنظيم المعاملات التجارية.

الفصل الثالث: المعنون بـ: أثر الحسبة على المنظومة الاقتصادية في الأندلس الأموية يتضمن المبحث الأول الذي يبرز دور الحسبة في تهذيب السلوك العام وحماية المجتمع من الفساد أي نتائج الحسبة على المستوى الأخلاقي والاجتماعي، والمبحث الثاني: يتحدث عن تأثير الحسبة في تنظيم السوق وتحقيق العدالة الاقتصادية، والمبحث الثالث: يعرض مؤلفات الحسبة ونوضح فيه كيف استفاد المؤلفون من الواقع العملي للمجتمع الأندلسي في تأليف كتب الحسبة كما يبرز هذا المبحث اعتماد المحتسب في عمله على ما ورد في هذه المؤلفات من إشارات وقواعد.

ولإثراء موضوعنا استجد من دراسات في هذا المجال اعتمدنا على الدراسات التالية:

- سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي، الحسبة في الأندلس، (أطروحة دكتوراه) تطرق إلى الحسبة في مختلف الجوانب حيث استفدنا منها في بعض الفصول.

• محمد عطا لله سالم الخليفات بعنوان التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية 138-422هـ/755-1030م **(رسالة الماجستير)**، ساعدتنا في الفصل الثاني في معرفة التجارة في الأندلس في العهد الدولة الأموية.

• إيمان طكوك بعنوان: الحسبة ودورها في تنظيم الأسواق بالأندلس في العهد الأموي (138-422هـ/755-1039م) **(مذكرة ماستر)**، أفادتنا هذه المذكرة في تعميق فهمنا للعديد من الجوانب العلمية والمعرفية.

واستلزم التعامل مع المادة العلمية المستمدة من المصادر والمراجع أن نتعرض إلى طبيعة المادة العلمية التي أمدتنا بها المصادر والمراجع على الشكل التالي:

من حيث المصادر:

- ابن عبدون (ت 528هـ)، ابن عبد الرؤوف (ت 1052هـ)، الجرسيفي.

- ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، استفدنا من محتوى هذه الرسائل التي تناولت موضوع الحسبة، ساهمت في توضيح مفاهيم محورية دعمت عدد من الفصول.

- السقطي (ت 631هـ)، كتاب في آداب الحسبة احتوى على معلومات ذات فائدة كبيرة خصوصا في الفصلين الثاني والثالث.

- ابن خلدون (ت 808هـ)، مقدمة ابن خلدون، أفادنا في تعريف الحسبة وكذلك تعريف التجارة.

من حيث المراجع:

- فريد عبد الخالق، الحسبة في الإسلام على ذوي الجاه والسلطان، أفادنا في تحديد مصطلح الحسبة.

- عبد المجيد النعنعي، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس، أفادنا هذا المرجع في تطور الحسبة في الفصل التمهيدي.

رغم الجهد المبذول في هذا البحث،لم يكن الطريق خاليا من التحديات التي تطلبت منا الصبر، واجهتنا في بحثنا هذا عدة صعوبات يمكن تلخيصها في:

تتمثل صعوبة الاعتماد على كتب الحسبة كمصدر تاريخي في أنها لم تكتب بغرض التأريخ، بل لتنظيم شؤون السوق، فتغيب عنها الإرشادات الواضحة للأحداث أو الوقائع المرتبطة بزمن أو سياق محدد، مما يحد من دقتها كمادة تاريخية مباشرة.

الفصل التمهيدي: الإطار السياسي والمفاهيمي

المبحث الأول: التأصيل التاريخي للدولة الأموية في الأندلس

المبحث الثاني: تأصيل مفاهيمي للحسبة

المبحث الثالث: الجذور التاريخية للحسبة في الأندلس

نشأت الدولة الأموية في الأندلس وسط تحديات سياسية واجتماعية مما دفعها لإنشاء نظم تهدف لتنظيم المجتمع والحفاظ على قيمه، من هذه النظم الحسبة، التي تعنى لمراقبة الأسواق وضبط السلوك وفقا للشريعة، مع وجود شروط تضمن تحقيق العدل والانضباط في الحياة العامة والحفاظ على النظام الأخلاقي والاقتصادي داخل المجتمع، فقد كانت الحسبة أداة فعالة في منع الغش والاحتيال وتوجيه الناس نحو السلوك القويم.

المبحث الأول: التأصيل التاريخي للدولة الأموية في الأندلس

قامت الدولة الأموية في الأندلس بوضعها امتدادا لحكم بني أمية بعد انهيار دولتهم في المشرق، فكانت استمرارا لنهجهم السياسي في بلاد أخرى، حيث وجدوا في الأندلس أرضا مناسبة لإحياء مجدهم، وقد شكلت هذه الدولة نقطة تحول تاريخية، ساهمت في استقرار المنطقة وبناء حضارة مميزة امتزج فيها الطابع الإسلامي بالموروث الأندلسي.

1. تأسيس الإمارة

ساهمت السياسة القمعية التي انتهجها العباسيون اتجاه الأمويين عقب انهيار دولتهم في المشرق في تمزيق صحفهم وتفريق جمعهم، اضطر العديد من الأسرة الأمويين ومواليهم إلى الفرار من بطش العباسيين، فتوجه بعضهم إلى مناطق بعيدة وكانت الأندلس تعد من أبرز تلك المناطق، حيث وجد عبد الرحمن بن معاوية (138هـ/172م) فيها ملاذا أمنا ومكانا مناسبا لإحياء مجد الدولة الأموية من جديد[1] وكان عبد الرحمن بن معاوية، بصفته من أبناء الأسرة الأموية،[2] قد استقر في المغرب بعد نجاحه من بطش العباسيين وبدأ يتابع تطورات الأوضاع في الأندلس ويجمع الأخبار حول حالها، ساعيا إلى دخولها وإحياء تراث أجداده بعد زوال ملكهم من المشرق على يد العباسيين وفي تلك الفترة كانت السلطة في

[1] أمينة حاج الشيخ، الدولة الأموية في عهد هشام ابن عبد الرحمان بن معاوية، (173-180هـ/789-797م)، (مذكرة ماستر) تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص02.

[2] خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000، ص89.

الأندلس بيد يوسف الفهري والصميل بن حاتم عندها وجه عبد الرحمن رسالته إلى أنصاره ومواليه في الأندلس يشرح فيها ما تعرض له من محن، وكان شديد التمسك بحقه في الإمارة، كل ما يظهر جليا في الطريقة التي تعامل بها ابن حبيب مع قومه في إفريقيا.[1]

تأسست الإمارة الأموية في الأندلس على يد عبد الرحمن الداخل عام 138-172هـ بعد أن نجح في الفرار من المشرق بعد سقوط الدولة، وقد اتخذ من قرطبة عاصمة لها وبني دولة قوية امتدت لتشمل الأندلس،[2] بعد أن تمكن عبد الرحمن الداخل من الدخول الأندلس بسهولة ودون أن يواجه مقاومة تذكر[3]، وقد بسط سلطته على البلاد، وطالت مدة حكمه واستمر أولاده من بعده في حكمها وقد عرّف عبد الرحمن بعلمه وعدله وكانت والدته من أصول بربرية[4] وبعد وفاته تسلم الحكم ابنه هشام وقد استمر حكمه من (172هـ/796م)[5]، وهو الإمام هشام بن عبد الرحمن بن هشام بن عبد الملك بن مروان وكنيته أبو الوليد[6] وعرف هشام بحبه للعلم وتشجيعه للفقهاء فكان له دور كبير في نشر اللغة العربية بالأندلس، حتى أصبحت تعتمد في مؤسسات تعليمية لدى المسلمين واليهود والنصارى، كما تميز عصره بدخول المذهب المالكي إلى الأندلس، عبر فقهاء تلقوا العلم من الإمام مالك، وكان من أبرزهم زياد بن عبد الرحمان، وكان لهم الفضل الكبير في نشر المذهب في قرطبة

---

[1] بوشويحة أيوب ورابحي رابح، سياسة اللين في حكم هشام بن عبد الرحمن الداخل ودورها في الدولة الأموية (139-180هـ)، (مذكرة ماستر) تاريخ الغرب الإسلامي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 1442-1443هـ/2021-2022، ص08.

[2] حليم خليف الكاني، مختصر تاريخ الدولة الأموية بالأندلس، ط1، المكتبة الوطنية الأردنية، 2018، ص11.

[3] طيطح نصيرة، سفارات بلاد الدولة الأموية بالأندلس ما بين (138 -422هـ/756-1031م) (أطروحة دكتوراه)، علوم في تاريخ الوسيط الإسلامي، أحمد بن بلة 1، جامعة وهران، ص07.

[4] السيوطي، تاريخ الخلفاء، ط2، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار الشؤون الإسلامية، قطر، 1434هـ-2013م، ص423.

[5] عبد المجيد النعنعي، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت، (د.س)، ص171.

[6] مؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ج1، تح: تر: لويس مولينا، ط1، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية المعهد ميغيل أسيد، مدريد، 1983م، ص 118.

ونواحيها وقد شهد عهده أيضا اهتماما ملحوظ بالعمارة الإسلامية ما يدل على ازدهار الدولة في تلك الفترة.[1]

تميز الأمراء في عهد هشام بن عبد الرحمان الداخل بالنهوض بالعمران، حيث شيدوا المساجد والقصور وأظهروا حرصا كبيرا على تطويرها والاعتناء بها،[2] وكانت وفات الأمير هشام عام (180هـ/796م) عن عمر 45 عاما، بعد حكم دام ثماني سنوات شهدت استقرار وأمنا في الأندلس وتميز خلالها بورعه وعدله وخشيته لله[3] وأراد هشام الرضا أن يجنب الأندلس الصراعات على الحكم بعد وفاته، فحرص في حياته على تثبيت ولاية العهد لابنه الحكم (180هـ/822م)، وبذلك انتقلت الإمارة إليه مباشرة بعد وفاة والده وكان حينها في السادسة والعشرين من عمره شجاعاً ومقداما يتولى شؤون الدولة بنفسه، في بداية حكمه انتهج سياسة حازمة تجاه أعدائه من نصارى الشمال، مستفيداً من حالة الاستقرار التي خلفها والده في أواخر أيامه.[4]

برع أمراء الدولة الأموية في الأندلس بحنكة سياسية في إدارة شؤون الحكم وتعزيز الاستقرار، فقد أرسى عبد الرحمن الداخل دعائم الدولة، وواصل هشام الرضا مسيرة البناء والتطوير، ومع ذلك، شهد عهد الحكم بن هشام اضطرابات داخلية تمثلت في ثورة حي الربض بقرطبة عام 202هـ/818م، التي قُمعت بقسوة وأعقبتها مجزرة دموية ونفي جماعي ورغم هذه التحديات، استطاع الأمويون تعزيز هيبة دولتهم وتثبيت سلطتهم.

[1] بوشويحة أيوب ورابحي رابح، المرجع السابق، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص26.

[3] عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص182.

[4] المرجع نفسه، ص183.

فتولى الحكم بعده ابنه عبد الرحمن الأوسط (206هـ/852م)[1]، وشكل عهده مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ الأندلس، تميزت بازدهار حضاري فاق ما سبقها خلال فترة الإمارة الأموية، شهدت الأندلس في عهده استقرارا نسبيا، رغم وقوع بعض الحروب الداخلية والخارجية إلا أن الأمير نجح في ترسيخ الأمن والنظام ورغم انشغاله بإدارة شؤون الدولة أولى اهتماما كبيرا بمكافحة الفتن الداخلية وتحقيق الوحدة والاستقرار[2]، وبعد وفاة الأمير عبد الرحمن الأوسط تولى ابنه الأمير محمد الحكم، وقد وصف بأنه كان عاقلا كاملا وذو أخلاق حسنة وقد ترك أثرا إداريا واضحا في الدولة خلال فترة حكمه المختلفة، وبعد وفاته 236هـ تولى الحكم ابنه المنذر فواجه التحديات بكفاءة حتى وافته المنية.[3]

في أوائل القرن (4هـ/10م) اقتصرت سيطرت الدولة الأموية في الأندلس بشكل فعلي على قرطبة،[4] رغم استمرارها في حمل لقب الإمارة الأموية، وقد ظل هذا الوضع قائما حتى سنة (316هـ/929م) حيث اتخذ الأمير عبد الرحمن الناصر (316هـ-350هـ) خطوة تاريخية بإعلان نفسه خليفة، محولا بذلك الإمارة إلى خلافة مستقلة عرفت الخلافة الأموية في الأندلس[5] ويعد هذا التحول علامة فارقة في التاريخ الإسلامي إذ يظهر مدى حكم عبد الرحمن الناصر وحنكته السياسية، التي مكنته من تأسيس خلافة قوية ذات تأثير واسع في العالم الإسلامي،[6] وكانت حياته مليئة بالإنجازات، وتوفى الخليفة عبد الرحمن الناصر عام

---

[1] سالم بن عبد الله الخلف، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، ج1، ط1، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1424هـ-2003م، ص42.

[2] فاطمة محمد إبراهيم زاهر، عبد الرحمن الأوسط في الأندلس، (رسالة ماجستير) في التاريخ الإسلامي، قسم الدراسات العليا فرع التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، بمكة المكرمة، (1399-1400هـ/1979-1980م)، ص ص49-52.

[3] سالم بن عبد الله الخلف، المرجع السابق، ص43.

[4] المرجع نفسه، ص54.

[5] حليم خليف الكاني، المرجع السابق، ص11.

[6] سامية مصطفى مسعد، العلاقات بين المغرب والأندلس في عصر الخلافة الأموية، (300-399هـ/912-1008م)، ط1، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د.د)، 2000م، ص33.

350هـ، فخلفه ابنه الحكم المستنصر بالله (350هـ/976م)، عرف الحكم بحكمته وعدله واهتمامه بالعلم والعلماء، وكان واسع المعرفة قوى الذاكرة محبا للتاريخ، أما ابنه هشام فقد تولى الحكم بعده، وقد تميز بالحكمة والرعاية لشؤون الرعية، مستثمرا الاستقرار والازدهار لنشر العلم ومجالسة العلماء، وعندما أحس الحكم بالضعف، عهد بالخلاقة لابنه هشام عام 365هـ.[1]

في المرحلة الثانية من الخلافة الأموية في الأندلس تميزت بسيطرة العامريين حيث استغل محمد بن عبد الله ابن أبي عامر وفاة الحكم المستنصر عام 366هـ، وصغر سن الخليفة هشام 377هـ فستؤثر بالسلطة تدريجيا حتى أصبح الحاكم الفعلي حاول بعض الأمويين مقاومته لكنهم فشلوا، فلجأ إلى قمعهم وفرض الإقامة الجبرية عليهم ولتعزيز نفوذه، شرع في مشاريع عمرانية كمدينة الزهراء وإجراء توسعات من الناحية الشرقية بجامع قرطبة سنة 377هـ، مثبتا مكانته في الدولة[2] واتبع ابن أبي عامر سياسة تهدف إلى الاستئثار الكامل بالسلطة، حيث استولى تدريجيا على شؤون الحكم من الأندلس، وفرض وصايته على الخليفة، متحكما في إدارة الدولة ومع مرور الوقت بدأت علاقته بغالب بن عبد الرحمن الناصري حاكم مدينة المغرب من الخليفة تشهد توتراً متزايدا نتيجة تصاعد الشكوك بين الطرفين.[3]

رغم انشغال المنصور بالقضايا السياسية والعسكرية، فإنه لم يهمل الاهتمام بالشؤون العمرانية في الأندلس عامة، واهتم بشكل خاص بتطوير مدينة قرطبة[4]، وفي أوائل القرن الحادي عشر في عهد الخليفة هشام المؤيد بالله وزيره القوي عبد الرحمن بن أبي عامر بلغت الدولة الأموية في الأندلس أوج قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن هذا الازدهار كان يخفي خلفه تناقضات اجتماعية وعرقية وطبقية عميقة، ظلت كامنة في بنية المجتمع الأندلسي، ومع اغتيال أخر أفراد أسرة العامريين وصعود الخليفة المهدي إلى الحكم

---

[1] سالم بن عبد الله الخلف، المرجع السابق، ص ص55-59.

[2] المرجع نفسه، ص59-64.

[3] عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص435.

[4] المرجع نفسه، ص467.

بدأت مرحلة من الفوضى والاضطرابات استمرت 23 عاما وانتهت بسقوط الدولة الأموية في الأندلس.[1]

المبحث الثاني: تأصيل مفاهيمي للحسبة

يراقب نظام الحسبة الأسواق والسلوك العام وفقا لمبادئ الشريعة ويحافظ على القيم الدينية ويحقق المصلحة العامة، يطبق بذلك مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحياة اليومية.

1. تعريف الحسبة:

لغة:

عرفها محي الدين بن يعقوب على أنها: "حسبا وحسابًا بالضم وحسبانا وحساباً وحسبة وحسابة، بكسرهن عدة والمعدود..."[2]، أما بالنسبة إلى أبي الحسين أحمد اعتبر أن الحسبة هي: "...احتسابك الأجر وفلان حسن الحسبة بالأمر...".[3]

كما جاءت الحسبة في نظر ابن منظور كذلك احتساب الأجر.[4]

ويمكن أن نلخص هذه التعاريف في تعريف شامل هو أن الحسبة هي احتساب الأجر أو الثواب من الله عز وجل.[5]

---

[1] عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص499.

[2] الفيروز ابادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، مج 1، دار الحديث، القاهرة، (1429هـ/2008م)، ص 359، بتصرف.

[3] الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقايس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (1399هـ/1979م)، ص60.

[4] ابن منظور، لسان العرب، مج1، ط1، دار صادر، بيروت، (د.س)، ص 315.

[5] إيمان طكوك، الحسبة ودورها في تنظيم الأسواق بالأندلس في العهد الأموي (138-422هـ/755-1039م)، (مذكرة ماستر) تخصص تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018م، ص 9.

اصطلاحاً:

هناك العديد من الفقهاء قد أجمعوا على أنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث حظي هذا بتوافق كبير بين أهل العلم والفقه.

وجاء في تعريف شامل لأبي حامد الغزالي على أنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1]، مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾.[2]

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الأعمال الصالحة التي كانت من أعمال الصحابة والنبيين الذي أرسلهم الله عزّ وجلّ إلى عباده.[3]

عرف الماوردي الحسبة هي: "من الوظائف الدينية القائمة على الأمر بالمعروف والنهي والابتعاد عن المنكر".[4]

كما عرفت الحسبة عن فريد عبد الخالق بأنها "...هي أمر بمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله..."[5]، وكذلك نظر فريد عبد الخالق إلى الحسبة في الشرع كما نظر إليها الماوردي، ويبين الماوردي أن الحسبة يتم تكليف شخص بها يدعى المحتسب.[6]

كما ذكرنا سابقا عن أبو حامد الغزالي نظر إلى الحسبة على أنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أي القيام بدعوة الناس إلى فعل الخير والتقوى وتذكير الناس بواجباتهم

---

[1] أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، تح: محمد محمد تامر، ط 1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2004، ص 436.

[2] سورة آل عمران، آية 104.

[3] ياسر برهاني، شرح فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مج 1، ط1، دار الخلفاء الراشدين، دار الفتح الإسلامي، (د.س)، ص 16.

[4] الماوردي، الرتبة في طلب الحسبة، تح: أحمد جابر بدران علي جمعة، ط1، دار الرسالة، القاهرة، 1423هـ/2002م، ص 28.

[5] فريد عبد الخالق، الحسبة في الإسلام على ذوي الجاه والسلطان، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 68.

[6] الماوردي، المصدر السابق، ص 37.

في مختلف الأمور، والنهي عن المنكر يكون بإرشاد الناس ومنعهم عن ارتكاب المعاصي وتحذيرهم من عواقب هذا المنكر.[1]

وقد عرف حافظ بن أحمد بن علي الحكمي الحسبة في قوله: "... وأنت إذا نظرت ما حل بالناس اليوم من الشدائد والبلاء والقحط والوباء والجهل والغلاء وطمع الأعداء فيهم وغير ذلك، ثم نظرت إلى أحوالهم وأقوالهم وأفعالهم ومعاملتهم فيما بينهم وبين ربهم لرأيت أموراً تشمئز منها القلوب السليمة، وتبكي لها عيون الإسلام وتقشعر منها جلد كل من له غيرة على الإسلام... فاعلم أنه لا سبيل إلى تغيير ذلك، ولا حيلة إلى التخلص مما هناك إلا بالمعاونة على البر والتقوى، وبذل النصيحة في السر والنجوى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكرة...".[2]

وهذا ما يدل على ضرورية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مختلف الأمور، وأن كل المصائب التي تصيب الإنسان هذا راجع إلى أفعالهم وأحوالهم ومعاملتهم سواء مع الناس أو ربهم.

ويرى ابن خلدون أن الحسبة تعد من الوظائف الدينية التي تندرج ضمن إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي واجب على من يتولى شؤون المسلمين.[3]

وما يؤكد لنا أن الحسبة هي طلب الأجر قوله صلى الله عليه وسلم: "من صام رمضان إيماناً واحتساباً".[4]

---

[1] أبو حامد الغزالي، المصدر السابق، ص 436.

[2] حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تح: علي بن قاسم بن سليمان الغيفي، ط1، مكتبة دار الاستقامة، 1416هـ/1995م، ص ص 18-19.

[3] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب، 1425هـ/2004م، ص 407.

[4] فهد بن إبراهيم النفيسة، الاحتساب على الشذوذ، (رسالة ماجستير)، قسم الحسبة والرقابة، المعهد العالي للدعوة والاحتساب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1435-1436هـ، ص18.

تعتبر الحسبة والتي عرفت بأنها هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث تعتبر من أوامر الله عز وجل إلى عباده كافة منهم الأنبياء والصالحين وكذلك لا ننسى المجاهدين في سبيل الله.[1]

وأجمع مؤلفون معاصرون على تعريف الحسبة أنها: "هي ما يقوم به الإنسان المسلم من أعمال صالحة يدعو بها إلى الخير، وما ينتج عن هذا هو تغيير المنكر".[2]

2. تطورها:

أصبحت الحسبة تؤدي دورا مهما في تنظيم مختلف مجالات الحياة، فالحسبة في الأندلس كانت بمثابة ولاية ذات نظام خاص واختصاصات محددة، والواضح أن الأندلسيين أولو نظام الحسبة مكانة عالية من خلال الاهتمام بالمحتسب[3]، وقد استمدت الحسبة قواعدها من أحكام الفقه.[4]

كان نظام الحسبة يتطور تدريجيا، حيث كلف المحتسب بمراقبة السوق، وكان يعرف أيضا بصاحب السوق[5]، وعلى الوالي الذي يسعى للعدل أن ينظر في أسواق رعيته بأمر أوثق من يعرف بلده أن يتعهد السوق بالمراقبة المستمرة[6]، كما جاء في كتاب ابن سهل:

---

[1] عبد الله بن فهد السلوم، الاحتساب مسؤولية وحساب، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1431هـ، ص10.

[2] محمد يسري إبراهيم، الاحتساب على الغلو المعاصر تأصيلا وتنزيلا، (د.ط)، دار المحتسب، الدوحة، 1436هـ/2015م، ص 15.

[3] محمد بن عبد الله المعموري ويوسف كاظم الشمري، "الحسبة في الأندلس"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، (د.ع)، (د.س)، ص 91.

[4] المرجع نفسه، ص 91.

[5] حمدان الكبيسي، أصالة نظام الحسبة العربية الإسلامية، وزارة الثقافة والأعلام، ط1، دار الشؤون الثقافة، بغداد، 1989، ص 21.

[6] يحي بن عمر، أحكام السوق، تح: حسن حسني عبد الوهاب، مر: فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، (د.ط)، (د.م.ن)، (د.س)، ص 31.

"صاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة لأن أكثر نظره إنما كان فيما يجري في الأسواق".[1]

ويبدو لنا أن دور المحتسب في السوق أصبح ذا أهمية كبيرة حيث يتعين عليه لمراقبة من أجل محاربة الغش والتدليس الذي قد يمارسه بعض البائعين، إذا غابت مراقبة المحتسب فإن السوق سيفقد نظامه ويغرق في الفوضى، مما يؤثر سلبا على الثقة بين التجار والمستهلكين.

وكانت وظيفة المحتسب مرتبطة في بعض الأحيان مع عمل القاضي، ومن خلال هذا كانت لهم طريقة في التمييز بين هذه الوظيفتين حيث أن المحتسب يقوم على النظر والحكم من خلال الملاحظات اليومية للنشاط الاقتصادي والقاضي يكون حكمه من خلال ما يرفع إليه من دعاوي[2] والحسبة كانت تطبق على مختلف المجالات ومنها المجال الاقتصادي وهذا المجال هو الأساسي، حيث أن أغلب المصادر اهتمت اهتماما كبيرا بعلاقة الحسبة بالمجال الاقتصادي كما قال المقري: "...أن يمشي بنفسه راكبا على الأسواق وأعوانه معه"[3]، وهذا يعني أنها تطبق بالدرجة الأولى على الاقتصاد حتى يحترم التجار المكاييل والموازيين.

وكان اهتمام الأمويين كعاداتهم منذ البداية يقوم على تنظيم دولتهم، وتدبير شؤون رعيتهم، وأول من سعى في ذلك هو عبد الرحمن الداخل (138-316هـ) فقام بتعيين الوزراء ولم يكثر من تعيين، والوظائف الكبرى كان يختار لها من المسلمين إذا كانت طبيعة الوظيفة تفرض على صاحبها عارفا بالقرآن والحديث مثل وظيفة صاحب الشرطة أو صاحب الخراج

---

[1] أبو الأصبح عيسى ابن سهل بن عبد الله الأسدي، الإعلام بنوازل الأحكام الكبرى، تح: نورة محمد عبد العزيز، ج1، ط1، (د.ب.ن)، 1415هـ/1995م، ص 28.

[2] محمد عبد الله المعموري ويوسف كاظم الشمري، المرجع السابق، ص 92.

[3] أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، مج 1، (د.ط)، دار صادر، بيروت، 1408هـ/1998م، ص 218.

أو القاضي[1]، والمحتسب يستمد ولايته التي تكون مرتبطة بالشريعة لأن المسلم مكلف بالحسبة[2] ومكانة الحسبة في الإسلام لها مكانة عظيمة لأنها تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[3]

إن نشأة الحسبة في الأندلس كانت مبنية على الأمر بفعل الخير والتحذير من الشر فالحسبة لها صلة وثيقة بالإسلام أي تكتمل بوجود الإسلام، وكان أول ما يقوم به الفاتحون بعد الفتح هو الأمر بالمعروف[4]، واستمرت الحسبة في الأندلس على يد العلماء والولاة حتى قيام الدولة الأموية في الأندلس[5]، وعرفت بعض الشعوب القديمة أنظمة للرقابة على الأسواق والأخلاق[6]، وهذه الأنظمة أظهرت أهمية الأخلاق والعدالة في الحياة الاقتصادية.

وتحدث موسى لقبال عن الحسبة فقال: "أما الحسبة فكانت نوعا من أنواع القضاء الذي يتميز بالسرعة ألبت بينهما وبين القضاء الذي تطورت عنه وبين خطة المظالم، وترتبط نشأة هذه الخطة وفصلها عن القضاء بالحاجة إلى تغيير المناكر في الطرقات والأسواق بصورة أكثر فعالية".[7]

---

[1] شنينة حسين، الحسبة والمحتسب في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة، (رسالة ماجستير) في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1، 1432-1433هـ/2011-2012م، ص 62.

[2] عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 166.

[3] مبارك عبد الله، أحكام الحسبة من الإسلام، مؤسسة الملاحم، قسم التفريغ والنشر، اليمن، 2015، ص14.

[4] صالح إدريس محمد، تاريخ الدعوة الإسلامية في الأندلس (من بداية الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع هجرى)، (رسالة ماجستير)، كلية الدعوة والإعلام، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1414هـ، ص 160.

[5] المرجع نفسه، ص 162.

[6] موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 21.

[7] موسى لقبال، المرجع السابق، ص ص 34-35.

واستعمل الأندلسيون كلمة صاحب السوق غير مفرد الحسبة؛ لأن شغل صاحب السوق كان مرتبط بالأسواق وما يجري فيها لذا أطلق عليها هذا الاسم[1] وكان هذا الاسم هو الشائع في الأندلس، ويتم تولية صاحب السوق من طرف الأمير أو الخليفة الأموي بعد مشاورة قاضي الجماعة بالنسبة لمن يلي السوق بقرطبة[2]، كما جاء في كتاب رسالة بن عبدون الذي قال: "يجب على القاضي أن لا يقدم محتسبا إلا أن يعلم الرئيس لذلك لتكون للقاضي حجة عليه أن أراد أن يعزله أو يبقيه".[3]

وكان تطور الحسبة في الدولة الأموية، حيث أن في هذه الحقبة الزمنية كانت الحسبة تتمتع باستقلالية مشابهة للقضاء، حيث اقتصر دورها على التعيين الرسمي للمحتسبين الذين كانوا مسؤولين عن مراقبة الأسواق.[4]

وكان صاحب السوق يمر بالأسواق ويسأل عن الثمن ويحاور البقالين والتجار في الأثمان وقد نال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اهتماما كبيرا، حيث اعتبر جزءا أساسيا من تعزيز القيم الأخلاقية والدينية في المجتمع.[5]

3. شروطها:

ولا يتولى أي شخص الحسبة إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط وهي:

- **الإسلام:** يجب على المحتسب أن يكون فقيها يدرك الأحكام الشرعية، وهذا ما يؤكد على ضرورية الإسلام، يعني المحتسب يكون مسلم[1]، أي من شروط ولاية الحسبة الإسلام.[2]

---

[1] سالم بن عبد الله الخلف، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، ج1، (د.ط)، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ص 843.

[2] المرجع نفسه، ص 845.

[3] محمد أحمد بن عبدون التجيبي، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تح: ليفي بروفنسال، (د.ط)، مطبوعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار، القاهرة، (د.س.ن) ص 20.

[4] صلاح يوسف عبد السلام شاهين، الحسبة وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية، (رسالة ماجستير) في القضاء الشرعي بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل، فلسطين، 1428هـ/2007م، ص 53.

[5] المرجع نفسه، ص 53.

مصداقا لقوله تعالى ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾.[3]

ويجب كذلك أن يكون عارفا وعادلا وصارما في المسائل الدينية.[4]

- **التكليف:** العقل ويجب أن يكون بالغا.

يشترط في المحتسب أن يكون بالغا وله عقل لأن هذه المسؤولية يجب توفر فيها شرطان: العقل والبلوغ لأن لا ولاية لصبي أو غير العاقل، قال صلى الله عليه وسلم: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ**».[5]

- العلم: العلم هو بمثابة الجوهر الأساسي لتطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويجب أن يكون عالما بالقرآن والسنة رسول الله صل الله عليه وسلم.[6]

---

[1] ابن بسام المحتسب، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: حسام الدين السامرائي، جامعة بغداد، مطبقة المعارف، بغداد، 1968، ص 10.

[2] ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط1، (د. د.ن)، قطر، 1405هـ/1985م، ص 91.

[3] سورة آل عمران، الآية 85.

[4] أبي يعلى محمد بن الحسين، الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، تح: محمد حامد الفقي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ/2000م، ص 285.

[5] كيلاني هدى ومركات عزيزة، الأسواق الأندلسية على العهد الأموي (138-422هـ/756-1031م)، (مذكرة الماستر)، جامعة ابن خلدون، تيارت، 1439-1440هـ/2018-2019م، ص 83.

[6] أحمد بن بلخير والسعيد جعفر، تطور نظام الحسبة في بلاد المغرب الإسلامي وانعكاسه على الجانب الحضاري، (مذكرة الماستر)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص 14.

– القدرة: القدرة على تغير المنكر تعني امتلاك الإنسان الوسيلة أو القوة أو المنزلة التي تمكنه من إزالة المنكر أو تغييره.[1]

– **العدالة:** يجب على المحتسب أن يكون عادلا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،[2] مصداقا لقوله تعالى: ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾.[3]

– **العفة والنزاهة:** من الضروري أن يتحلى المحتسب بالعفة والنزاهة.[4]

– **الذكورة:** من الواجب أن يكون المحتسب رجل لا امرأة[5]، يرى البعض تولي المرأة للسلطة كأمر غير مألوف، لكن واقع التاريخ الإسلامي يظهر أن القيادة ارتبطت غالبا بالرجال، لا بمنع شرعي، بل لأسباب إجتماعية وتاريخية.

المبحث الثالث: الجذور التاريخية للحسبة في الأندلس

ارتبطت الحسبة في الأندلس بالتراث الإسلامي القديم لتنظيم الأسواق وضبط السلوك حسب الشريعة ومع قيام الدولة الأموية أصبحت مؤسسة رسمية تهدف إلى النظام والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مما جعلها جزءا مهما من النظام الإداري.

تعود أولى الإشارات إلى مصطلح "المحتسب" إلى عصر الإمارة، وتحديدا في سنة 116 هـ/ 734م خلال ولاية الحجاج السلولي، حيث ذكر القاضي المهدي بن مسلم[6] أنه قد استخلفه على قرطبة وأمره بالقضاء بين أهلها كما جاء في قول بن عبدون في رسالته:

---

[1] كيلاني هدى ومركات عزيزة، المرجع السابق، ص 84 .

[2] المرجع نفسه، ص 84.

[3] سورة البقرة، الآية 44.

[4] كيلاني هدى ومركات عزيزة، المرجع السابق، ص 84.

[5] المرجع نفسه، ص 85.

[6] مهدي بن مسلم: وهو من قدماء قرطبة وهو من أبناء المسالمة من أهل الدين والعلم استقضاه عليها عقبة بن الحجاج السلولي. ينظر: الخنشي القروى، قضاة قرطبة، تح: إبراهيم الأبياري، مج 6، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ/1989م، ص 38.

"والاحتساب أخو القضاء، فلذلك يجب أن يكون الأمن أمثال الناس، وهو لسان القاضي وحاجته ووزيره وخليفته".[1]

أما الحسبة كولاية ذات نظام واختصاص، فقد حظيت باهتمام كبير من أهل الأندلس حيث أطلقوا عليها أحكام السوق وسمو من يتولى هذا المنصب صاحب السوق.[2]

بدأ نظام الحسبة في الأندلس منذ عصر بني أمية، وكان هذا العهد مرتبطا بقدوم عبد الرحمن الداخل إلى الأندلس (138-316هـ)[3]، حيث أنه عندما دخل إلى قرطبة فصلى بالناس وخطب فيهم وكان بمثابة إشارة إلى رغبته في إنشاء دولة الدولة الأموية بالأندلس وفي هذه الفترة أنه أول أموي دخل إلى الأندلس.[4]

كانت أحوال الناس تنظم وفق مبادئ الدين الإسلامي، مما جعل بني أمية يولون اهتماما كبيرة لشؤون السوق، وفي البداية يعتبر أبو سليمان الفطيس بن سليمان بن عبد الملك بن زيان (ت 198)، هو أول محتسب معروف في تاريخ بني أمية بالأندلس، حيث أنه دخل إلى الأندلس في عهد عبد الرحمن الداخل فضمه إلى ابنه هشام وكتب له حتى ولى الخلافة ولاه على السوق.[5]

بلغت مكانة المحتسب أيام عبد الرحمان الأوسط مستوى عظيما، مما دفعه إلى تمييز خطته عن الخطط الأخرى حيث قال ابن سعيد: "وهو الذي ميز ولاية السوق عن أحكام

---

[1] ابن عبدون، المصدر السابق، ص 20.

[2] عبد الرحمان الفاسي، خطة السوق في النظر والتطبيق والتدوين، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1404هـ/1984م، ص15.

[3] سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي، الحسبة في الأندلس 92هـ-897م، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة بالمدينة المنورة، 1420-1421هـ، ص 20.

[4] محمود محمد علي، عبد الرحمن الداخل ... الأمير الذي أحيا دولة بني أمية في الأندلس، جامعة أسيوط، ص 16.

[5] شنينة حسين، المرجع السابق، ص 62.

الشرطة المساماة بولاية المدينة"[1] ومن هؤلاء المحتسبة: أبو قرعوس العباس بن قرعوس الثقفي المالكي (ت 220هـ)[2]، الذي ولى أحكام السوق بقرطبة في عهد الحكم الربضي (180-206 هـ) فكان لا يهاب أحد[3] والمحتسب الآخر وهو في غاية الصلابة والشدة وهو الفقيه أبو عبد الله محمد بن خالد المرتنيل القرطبي[4] (ت 220هـ) المعروف باللأشح[5]، ومن المحتسبين البارزين في أيام الدولة الأموية منهم سعيد بن محمد بن سليم الحاجب الوزير.[6]

كما ورد في كتاب بن عبدون حيث قال: يشترط أن يكون المحتسب من أصل أندلسي، حيث لا يقبل في هذا المنصب إلا من ينتمي إلى هذه المنطقة، حيث أنه أعدل في الحكم[7] ومن هذا يمكننا القول أن هذا حساسا وله أهمية وأصبح الاحتساب يتطلب شروطا معينة في الأندلس، ومنها يجب أن يكون المحتسب ملما بالخبر عفيفا ويتسم بالتقوى.[8]

---

[1] علي بن موسى ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تح: علي شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، 1964، ص 46.

[2] قرعوس بن العباس بن عبيد بن المنصور بن محمد بن يوسف الثقفي، أحد فقهاء الأندلس وقيل في روايته عن ابن الجريح نظراً مات بالأندلس سنه عشرين ومائتين. ينظر: الحميدي، جدوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، دار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص 333.

[3] شنينة حسين، المرجع السابق، ص 63.

[4] المرجع نفسه، ص 64.

[5] أبو عبد الله بن محمد بن خالد، المعروف بالأشج ابن مرتنيل وكانت له رحلة في طلب العلم، وهو من رؤساء علماء قرطبة. ينظر: محمد بن حارث الخنشي، أخبار الفقهاء والمحدثين، تح: ماريا لويس ولويس مولين، (د.ط)، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1991، ص ص 111-112.

[6] شنينة حسين، المرجع السابق، ص 66.

[7] ابن عبدون، المصدر السابق، ص 16.

[8] المصدر نفسه، ص 25.

الفصل الأول: الحسبة في الأندلس في عهد الدولة الأموية

المبحث الأول: دوافع اهتمام السلطة الأموية بالحسبة

المبحث الثاني: لمحة عن الأوضاع الاقتصادية في الأندلس في العهد الأموي

المبحث الثالث: علاقة فقهاء بالحياة الاقتصادية في الأندلس

برزت في عهد الدولة الأموية في الأندلس، برزت الحسبة كأداة أساسية لدى السلطة لضبط الأسواق وتنظيم النشاط الاقتصادي، خاصة مع ازدهار التجارة وتوسع المدن، كانت الحسبة تمثل وظيفة دينية وإدارية في آن واحد، تستمد شرعيتها من القرآن الكريم والسنة وتهدف إلى مراقبة الأسواق، حفظ الحقوق، وضمان العدالة في المعاملات التجارية مما أسهم في استقرار المجتمع وتنظيم الاقتصاد.

المبحث الأول: دوافع اهتمام السلطة الأموية بالحسبة

اهتم الأمويون بالحسبة في الأندلس لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث كانت الحسبة وسيلة لتنظيم الأسواق وضبط المعاملات التجارية، كما كانت جزءا من تعزيز الأخلاق والعدالة في المجتمع الأندلسي هذا ما دفع الأمويين يهتموا بالحسبة لعدة أسباب منها:

1. مشكلات الغش التجاري:

كان بعض التجار يغشون ويتلاعبون في المعاملات التجارية مما يؤدي تدخل المحتسب لفرض العقوبات عليهم، كما يمكن أن يحدث الغش في عمليات الصناعة أو في المواد المصنعة مما يتطلب تدخل الحسبة لضمان الجودة والعدالة في السوق.[1]

ويختبر المحتسب كل صنف من السلع لضمان دقة الموازين والمكاييل وذلك لمنع أي محاولة للغش والخداع، على سبيل المثال قد يقوم بعض التجار بإضافة الزفت إلى مكيالهم لزيادة الوزن حتى يبدو قانونيا، وفي حالة اكتشاف ذلك يتم طرد المخالف من السوق.[2]

[1] يحي أبو المعاطي محمد العباسي، الملكيات الزراعية وأثارها في المغرب والأندلس (238-488هـ/853-1095م) دراسة تاريخية مقارنة، (أطروحة دكتوراه)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1421هـ-2000م، ص373.

[2] السقطي، في آداب الحسبة والمحتسب، تح: ليفي بروفنسال، منشورات معهد الدراسات المغربية المتقدمة في باريس، ص ص11-13.

2. ضرورة وجود المحتسب:

تواجد المحتسب كان أمرا لابد منه لتنظيم الأسواق في المدينة الواحدة حيث ساهم في توحيد أماكن البيع والشراء مما يعزز المنافسة العادلة بين التجار، وبهذه الإجراءات تمت حماية المستهلكين وضمان نزاهة المعاملات التجارية مما يعزز الثقة فى السوق ويحافظ على استقرارها الاقتصادي[1] وتتعلق الاختصاصات أيضا بالمنازعات المرتبطة بتحرير الوثائق سواء فيما يتعلق بالموثق المسؤول عن هذا التحرير أو بتحديد نطاق اختصاصه، بالإضافة إلى التعيين في ولايته التوثيقية،[2] وتمتد صلاحيات المحتسب إلى النظر في المنازعات الاقتصادية المتعلقة بالنوازل والحوائج، حيث يمتلك القدرة على إعادة التوازن للمركز الاقتصادي.[3]

ومن مهام المحتسب العمل على استقرار الأوضاع الاقتصادية في السوق من خلال مراقبة التجارة الداخلية والخارجية والصناعات المتنوعة ويخطر على المحتسب أن ينزل التجار على يد الجلاسين، بل يجب أن يكون ذلك على يد الدلال لأن الجلاس يتسبب في رفع الأسعار.[4]

كما تم منع الباعة والمعالجين من عرض سلعهم في الطرق الضيقة[5] ويجب على المحتسب منع المضايقات في الطرق وكذلك الحد من الحمولة الحمالين ومنع وجود الأساطين في الشوارع ومنع وقوف الحيوانات في السوق وذلك لتجنب تضييق الطرق وتعطيل حركة المرور ويقوم المحتسب بمراقبة المشكلات والغش التجاري والتلاعب من قبل

---

[1] السقطي، المصدر السابق، ص13.

[2] عبد القادر ربوح، تنوع الانتاج الحضاري في الأندلس ما بين (4-5هـ/10-11م) دراسة في مظاهر وأثاره، مج: 34، ع3، 2024، حوليات جامعة الجزائر، ص889.

[3] المرجع نفسه، ص889.

[4] ابن عبدون، المصدر السابق، ص52.

[5] عبد القادر ربوح، المرجع السابق، ص890.

الحرفيين والتجار في السوق لضمان السيطرة على أعمالهم وتعزيز الرقابة عليهم، تنوع أساليب الغش سواء في جوهرة المواد مثل خلط السلع أو نقص وزنها أو كيلها. [1]

وكانت أهمية ديوان الحسبة كمؤسسة إدارية لكي تمارس الدولة الأموية بالأندلس مسؤوليتها في مراقبة الأنشطة الاقتصادية داخل الأسواق حيث أنها استخدمت نظام إداري في الدواوين، ونظرا لأهميتها في ضبط وتوجيه السلوك الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت تأخذ شكلا وظيفيا كمؤسسة رسمية مستقلة عن الخطط الأخرى.[2]

شهدت الأندلس في العهد الأموي ازدهارا كبيرا في المجال الحرفي والصناعي وكانت مراقبة الجودة والحرف والتزام بضوابط أداء الخدمة ضروريين لضمان استمرار هذا الازدهار حيث كان الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية جزءا من مؤسسة الحسبة التي كانت تهدف إلى الوقاية من الفساد.

رغبة الحكام الأمويين في تشكيل الحياة الاقتصادية وتوفير الأمن والاستقرار في الأسواق كما قاموا بتطوير الصناعات من خلال تنظيمها ودعمها عند الحاجة، بالإضافة إلى ذلك، قربوا أهل الحرف الذين اشتهروا بالبراعة والابتكار مما ساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي والصناعي في الدولة الأموية وهذا الدعم والتنظيم ساعد في ازدهار الحركة التجارية والصناعية[3] "ومن الذين نالوا الخطوة والمكانة عندهم كالعباس بن عمر الكناني[4] وكان لمؤسسة الحسبة دوراً في الحرص على العملية الإنتاجية من بدايتها إلى وصولها

---

[1] عبد القادر ربوح، المرجع السابق، ص891.

[2] قرميط العربي، "مؤسسة الحسبة ودور آلياتها في مكافحة الفساد الاقتصادي بالسوق" الدولة الأموية بالأندلس أنموذجا"، مجلة المعيار، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، مج: 28، ع1، جانفي 2024، ص928.

[3] المرجع نفسه، ص932.

[4] عباس بن عمرو بن هارون الكناني: هو من أهل صقلية يكنى أبا الفصل خرج من صقلية إلى القيروان خمسة عشر فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الأندلس وكان وسيما حليما: ينظر: بن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج1، ط2، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ/1989م، ص 509.

للمستهلك، بمراقبة جودة الحرف وإلزام أصحابها بمقاييس ضوابط الاتقان، من أجل توجيهها وحمايتها وتطهيرها من الممارسات السلبية.

المبحث الثاني: لمحة عن الأوضاع الاقتصادية في الأندلس في العهد الأموي.

برزت الأندلس في العهد الأموي بأوضاع اقتصادية مزدهرة قامت على تنوع الأنشطة الإنتاجية وتكاملها، فقد أسهمت وفرت الأراضي الخصبة وتطور أساليب الزراعة والري بفضل موقع الأندلس الإستراتيجي، نشطة التجارة الداخلية والخارجية مما ساعد في تعزيز موارد الدولة.

1. في المجال الفلاحة:

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة التي تدعم الاقتصاد، نظرا لدورها الحيوي في مختلف العصور وبما فيها العصر الوسيط، ومساهمتها الكبيرة في استقرار البلاد وتقدمها.

إن الزراعة في الأندلس كانت متطورة نظرا لطبيعة الرقعة الجغرافية التي تتميز بها الأندلس لأنها منطقة زراعية بالدرجة الأولى،[1] ورغم كل التحديات السياسية التي واجهها حكام بني أمية في الأندلس، لم يغفلوا عن أهمية الزراعة، إذ أولوها عناية خاصة، فقد أدركوا أن تطوير هذا القطاع يساهم في تنمية موارد الدولة، وخاصة خراج الأرض الذي كان يعد مصدرا أساسيا لبيت المال[2] ومن ذلك، إنشاء الحدائق: إنشاء السدود والقناطير[3]، وصل اهتمام المسلمين بالزراعة في الأندلس إلى حد كبير حيث لم يقتصر دورهم على الممارسة فقط، بل برز منهم علماء وضعوا مؤلفات في الزراعة[4]، كما تعد المياه عنصرا أساسيا في

[1] محمد حسين الزغول، المرجع السابق، ص94.

[2] المرجع نفسه، ص95.

[3] المرجع نفسه، ص95.

[4] المرجع نفسه، ص96.

الزراعة، فلا يمكن أن تزدهر الفلاحة دون توفر موارد مائية كافية، فكانت مصادر المياه على الشكل التالي:

1.1. مياه الأمطار:

تعد مياه الأمطار من أنقى مصادر المياه، إذ تنزل من السماء وتشكل الأساس لبقية أنواع المياه الأخرى، وهي الأفضل في سقي المزروعات، لما تحمله من خصائص طبيعة تغذي التربة وتحسن جودة المحاصيل[1] مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا نُّحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا**﴾.[2]

2.1 مياه الأنهار والأودية:

هي كذلك مصدرا مهما في عملية السقي وكذلك لا ننسى المياه الجوفية مثل الآبار[3]، اهتم الأندلسيون بتحويل الأراضي البور إلى أراضي زراعية منتجة، حيث عملوا على استصلاحها وتحسينها لزيادة الرقعة الزراعية.[4]

كانت الزراعة تشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الأندلسي، خاصة وأن طبيعة الأندلس تميزت بتوفر المياه وخصوبة الأراضي، وتنوع المناخ، ما جعلها بيئة مثالية للإنتاج الزراعي الوفير وتعدد المحاصيل، وقد أ ولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية اهتماما كبيرا بهذا المجال، فعمل على تنظيم خطة شاملة تهدف إلى إنشاء الحدائق والبساتين والاعتناء

---

[1] تامة أسيا وحابي كنزة، نظام السقي الفلاحي في الأندلس بين القرنين (3-7هـ/9-13م)، (مذكرة ماستر)، تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، (1438-1439هـ/2017-2018م)، ص21.

[2] سورة الفرقان، الآية 48.

[3] المرجع السابق، ص25-28-31.

[4] كمال السيد أبو المصطفى، دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، (د.ط)، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996، ص9.

بها كما حرص على إدخال أنواع جديدة من النباتات والبذور من المشرق، ليساهم في ازدهار الزراعة وتعزيز تنوعها في الأندلس.[1]

2. في المجال الصناعي:

ساعدت جغرافية الأندلس في تطور الصناعات في العديد من مدنها، توجد صناعات عديدة، منها الصناعات المعدنية وهي التي تعتمد على الحديد، أما بالنسبة للصناعات الخشبية تعتمد على الخشب في صناعتها مثل: صناعة السفن وغير ذلك،[2] ونأخذ مثال عن إشبيلية كانت في الأندلس مركزا اقتصاديا وصناعي[3]،بالإضافة إلى صناعات أخرى كانت موجودة مثل: صناعة الورق وكذلك عرفت بصناعة إلى الزجاج والفخار والخزف.[4]

لم تقتصر طموحات الأندلسيين على التميز في تشييد المنازل والمباني الصناعية، بل تجاوزت ذلك إلى إبداعهم في فنون الزخرفة والنقش، وإتقانهم لتجميل العمارة وتزيينها، إلى جانب براعتهم في بناء الجسور، وتمهيد الطرق، وتشيد السدود والحواجز المائية.[5]

كانت هناك صناعة الصابون والعطور، لأن أهل الأندلس كانوا يشتهرون بعنايتهم الفائقة بالنظافة، فقاموا بصناعة الصابون خصيصا لهذا الغرض، وكان يستخدمه غسالوا لصوف ومن يعتنون بغسل الملابس.[6]

---

[1] بوشويحة أيوب ورابحي رابع، المرجع السابق، ص13.

[2] سليماني عبد القادر، صناعة النسيج في الأندلس من قيام الدولة الأموية إلى سقوط غرناطة، 138-897هـ/756-1492م، (مذكرة ماستر) تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، جامعة غرداية، 1440-1441هـ/2019-2020م، ص12-13.

[3] عبد الفتاح عوض، إشراقات أندلسية صفحات من تاريخ الحضارة الإسلامية في الأندلس، ط1، 2007، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ص40.

[4] سليماني عبد القادر، المرجع السابق، ص14-15.

[5] محمد كردي علي، غابر الأندلس وحاضرها، (د.ط)، مؤسسة هنداوي للتعليم الثقافي، القاهرة، 2014، ص61.

[6] سليماني عبد القادر، المرجع السابق، ص15.

تطورت الصناعة في الأندلس زمن الدولة الأموية وبرزت في النسيج، الجلود والخزف، خاصة في قرطبة وإشبيلية، رغم ذلك واجهت أزمات بسبب الفتن الداخلية وتذبذب التجارة الخارجية، لكن تنظيم الحرف من خلال نظام الحسبة ساعد على تحسين الإنتاج وجودته.

اشتهر أهل الأندلس بشدة حرصهم على النظافة، حتى أن البعض بالغ في وصفهم بالبخل بسبب اهتمامهم الزائد بالنظافة والترتيب.[1]

ومن النباتات التي يعتمد عليها في عملية التنظيف، هو نبات أشنان، يستخدم نبات الأشنان في التنظيف حيث يوضع في إناء نحاسي لإزالة الدهون والأوساخ من اليدين، كان شائعا قبل ظهور المنظفات الحديثة.[2]

وكذلك الصناعة الجلدية في الأندلس من أرقى الحرف، حيث ساهمت في تطوير الاقتصاد وكانت صناعة الأدوية في الأندلس فنا يجمع بين العلم والتجربة، حيث أبدع فيها العلماء بتركيب العقاقير من الأعشاب بدقة وذكاء.[3]

تميز العرب بإتقانهم علم النباتات الطبية، فدرسوا الأعشاب والحشائش بدقة، وتعرفوا على خصائصها العلاجية فاستعملوها في شفاء الجروح وتسكين الآلام، وعلاج العديد من الأمراض بطرق علمية متقدمة لعصرهم.[4]

---

[1] فتيحة تريكي، "قراءة تاريخية في الصناعات النباتية ببلاد الأندلس خلال العصر الوسيط"، مجلة عصور الجديد، مج:9، ع3، (نوفمبر)، 1441هـ/2019م، ص103.

[2] أبي الخير الإشبيلي، عمدة الطبيب في معرفة النباتات، تح: محمد الغربي الخطابي، ط1، 1995، دار الغرب الإسلامي، ج1، ص76.

[3] سليماني عبد القادر، المرجع السابق، ص16-17.

[4] محمد بشير حسن راضي العامري، فصول في إبداعات الطب والصيدلة في الأندلس، (د.ط)، دار الكتب العلمية، ص138.

3. في المجال التجارة:

كانت هناك العديد من العوامل لها دور كبير في الحركة التجارية التي جعلتها تنشط كثيرا بالأندلس[1]، حيث شهدت الحركة التجارية ازدهارا ملحوظا نتيجة لعدة عوامل مؤثرة مثل تطور وسائل النقل التي سهلت تنقل البضائع والاستقرار السياسي الذي وفر بيئة آمنة للتجارة، إضافة إلى توسع العلاقات بين المجتمعات مما ساهم في زيادة التبادل التجاري وتنشيطه بشكل كبير.

إن التجارة في الأندلس بلغت أوج وازدهارها وهذا بفضل التنظيم الداخلي للأسواق وتطوير المكاييل والموازين، كما لا ننسى أن نشير إلى العلاقات التجارية هي كذلك ساهمت في تنشيط الاقتصاد وتنوع السلع.[2]

لم يكن التجار محل تقدير في نظر الأمويين، لا بسبب الشفقة، بل لأن المجتمع آنذاك كان مشكلاً من طبقة المحاربين وأمراء الإقطاع، ولهذا لم يكن للتجار دور يذكر في صفحات تاريخهم، غير أن المشهد تغير مع حلول القرن الرابع للهجري حيث بدأ التاجر الثري يتصدر المشهد، ممثلاً صورة من صور الحضارة الإسلامية، التي اتخذت طابعاً ماديا يعكس ملامح الترف والفخامة.[3]

أسهم هذا التحول في تغير النظرة إلى العمل التجاري، فلم يعد مجرد نشاط اقتصادي محدود بل أصبح مجالا للاستثمار في النفوذ، وبدأ التجار يشكلون طبقة فاعلة، وأصبح السوق ساحة جديدة يصنع فيها المجد.

---

[1] حسين بلعيد، "النشاط التجاري في الأندلس خلال القرنيين العاشر والحادي عشر ميلادي"، مجلة المعيار، جامعة يحيى فارس، المدية، مج27، ع4، 2024، ص33.

[2] المرجع نفسه، ص871.

[3] آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، تح: محمد عبد الهادي أبو ريدة، (د.ط)، دار الفكر العربي، 1419-1999، (د.ص).

كما ذكرنا أن الأندلس شهدت ازدهارا كبيرا في النشاط التجاري وكان لهذا الازدهار أسباب متعددة تضافرت لتدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، فقد ساهم التقدم الزراعي أو النهضة في توفير فائض من المنتجات القابلة للتجارة، في وقت كانت فيه رؤوس الأموال منتشرة بين الناس، مما شجع على الاستثمار والتبادل التجاري، كما أن الموقع الجغرافي المميز للأندلس، المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل منها مركزا حيويا للتجارة بين الشرق والغرب.

وقد أدى الأمير عبد الرحمن بن معاوية دورا مهما في تنشيط الحركة التجارية، حيث عمل على تطوير التجارة الداخلية من خلال تحسين طرق المواصلات والأسواق كما دعم التجارة الخارجية ببناء السفن التجارية المتينة، التي كانت تنقل البضائع الزراعية والصناعية إلى مختلف الموانئ، ومن أبرز هذه المنتجات القطن، الفضة، النحاس والسكر غيرها من السلع التي لاقت رواجا كبيرا في الأسواق العالمية آنذاك، وقد ساعد هذا الحراك الاقتصادي النشط على تعزيز مكانة الأندلس كقوة تجارية.[1]

المبحث الثالث: علاقة الفقهاء بالحياة الاقتصادية في الأندلس

في عهد الدولة الأموية في الأندلس كان للفقهاء دورا مهما في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال وضع قواعد شرعية للمعاملات المالية، مما ساعد في تحقيق العدالة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1. مكانة الفقهاء في الدولة الأموية ونماذج منهم:

حظي الفقهاء بمكانة مرموقة خلال فترة حكم الأمير عبد الرحمن بن الحكم، حيث تنامي نفوذهم بشكل ملحوظ حتى بلغ ذروته في تلك المرحلة من تاريخ الأندلس[2]، وفي

[1] بوشويحة أيوب ورابحي رابح، المرجع السابق، ص13.

[2] خليل إبراهيم الكبيسي، دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصري الإمارة والخلافة، ط1، دار البشائر الإسلامية، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة، البحرين، 1425-2004، ص60.

امتداد الحديث عن مكانة الفقهاء[1]،يبرز العصر الأموي مرحلة مهمة تبلورت فيها هذه المكانة بشكل واضح، حيث حظي الفقهاء بتقدير كبير من الخلفاء و الأمراء نظرا لما تمتعوا به من علم و دين، وما قاموا به من ادوار بارزة في خدمة المجتمع، وقد تجلت هذه المكانة في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل (138 -172هـ/754 إلى 788م)، حيث برز الفقيه مصعب بن عمران كأحد الوجوه البارزة في الحقل القضائي، وقد ورد انه اصدر حكما ضد احد رجال ابن الأمير هشام فلجأ هشام إلى والده يطلب التدخل لنقض الحكم، إلا أن الأمير رفض ذلك بحزم قال: "والله لو سجل علي في مقعدي هذا لخرجت منه"[2].

أما في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمان (172هـ-180هـ) فقد ارتفعت مكانة الفقهاء والقضاة بشكل ملحوظ، وازدادت الروابط بين العلماء وأولي الأمر قوة ومتانة، فغلبت على العلاقة بين الطرفين سمات المودة والتقدير، مما أسهم في استقرار النظام القضائي وتعزيز دور الفقه في الحياة العامة.[3]

لقد عالج الفقهاء كل الجوانب التي لها علاقة بحياة المسلم اليومية من خلال معاملات اقتصادية كان للفقهاء المالكية دور بارز في الحياة السياسية في الأندلس، حيث شغلوا العديد من المناصب الهامة التي جمعت بين الأدوار الدينية والسياسية في آن واحد من أبرز هذه المناصب كان منصب الفقهاء المشاورين حيث كان هؤلاء الفقهاء يشغلون

[1] الفقه: وهو معرفة الأحكام الشرعية: ينظر: الونشريسي، النوازل الجامعية أو نوازل الجامع، تح: شريف المرسي، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1432 -2011م، ص5.

[2] عبير زكريا سليمان بيومي، دور الفقهاء السياسي والحضاري في الأندلس في القرن الخامس الهجري، الحادي عشر ميلادي، (رسالة ماجستير)، التاريخ الإسلامي، جامعة طانطا، 1416هـ/1996م، ص46.

[3] عبير زكريا سليمان بيومي، المرجع السابق، ص 46.

مكانة رفيعة في محكمة الأمير، وكانوا يشاورن الحاكم في مسائل شديدة الأهمية، خصوصا تلك المتعلقة بالشؤون الدينية.[1]

تمتع الفقهاء المالكية بهذه المكانة المرموقة نتيجة لإتباعهم الإمام مالك بن انس الذي كان يرفض تولي القضاة أو الوظائف العامة، مفضلا العكوف على العلم والتدريس وإفتاء الناس في مشكلاتهم، هذا الرفض كان يعكس التزامهم العميق بالعلم، وكان يرفع من مكانته في نظر العامة، لم يكن هذا العزوف عن المناصب تعبيراً عن اعتراضهم على الدولة الأموية، بل كانت تأكيدا على تمسكهم بمبادئ مالك، الذي كان يعكف على نشر العلم بدلا من تولي المناصب.[2]

حرص الحكام على الاستفادة من مكانة هؤلاء الفقهاء في قلوب الناس، فاختاروا منهم عددًا من أبرز العلماء ليشغلوا منصب الفقهاء المشاورين، كانوا يشكلون هيئة استشارية للأمير، يتخذون قراراتهم بشكل جماعي بعد مشاورتهم في القضايا المختلفة، سواء كانت دينية أو سياسية.

ومن ابرز من شغل هذا المنصب كان يحي بن يحيى الليثي الذي درس في المشرق قبل أن يعود إلى الأندلس في عهد الأمير هشام، رغم رفضه تولى القضاء كان له دور كبير في الدولة وكان يستشار في شؤون الحكم في عهد الحكم الرضا، شارك يحيى بن يحيى الليثي في أحداث الثورة أهل قرطبة ضد الأمير لكن تم العفو عنه بعد ذلك، وعاد لممارسة دوره السياسي في عهد عبد الرحمن الأوسط، أصبح يحيى بن يحيى شخصية محورية في الدولة، في تلك الفترة كان ثلاثة من كبار الفقهاء يشتغلون مكانة مرموقة في الأندلس: عبد الملك بن حبيب، ويحيى بن يحيى الليثي وعيسى بن دينار كان يقال عنهم أن

[1] شفيقة بابا خويا وفتحية مربوش، دور فقهاء المالكية في الأندلس بين (ق 2-6هـ/8-12م)، (مذكرة ماستر)، التاريخ الوسيط الإسلامي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 1435-1436هـ/2014-2015م، ص47.

[2] المرجع نفسه، ص47.

عبد الملك هو عالم الأندلس وعيسى بن دينار فقيهها وبينما كان يحيى بن يحيى الليثي يعتبر عاقلها ومرشدها.[1]

كان للفقهاء دور بارز ومكانة مرموقة في المجتمع الأندلسي بحيث لم تقتصر أدوارهم على الشؤون الدينية فقط، بل امتدت لتشمل مجالات الحياة العامة، فكانوا أئمة وخطباء وفقهاء ومستشارين ومفتيين يشكلون صلة الوصل بين الدين والدولة، لقد استمد هؤلاء مكانتهم الرفيعة من وظيفتهم السامية كحملة لعلوم الشريعة وحماة الدين، فأحترمهم المجتمع الأندلسي وقدر علمهم، كما أولتهم الدولة اهتماما خاصا فكانت تستمع لرأيهم وتعمل بمشورتهم في مختلف القضايا.[2]

وقد بدأت هذه المكانة تتبلور مع بداية العصر الأموي العصر الأموي في الأندلس حيث أصبح الفقهاء من الشخصيات المؤثرة في الحياة العامة ومن مظاهر هذه المكانة ما أن بعضهم بلغ من الثراء حدا مكنهم من المساهمة في المشاريع العامة، إذ نجد بعض الفقهاء قد تبرعوا من أموالهم الخاصة لبناء سور لمدينة اشبيلية.[3]

وهذا ما يبين لنا صورة من صور اندماج العلماء في خدمة المجتمع والمصلحة العامة، مما يعكس مدى الاحترام والتقدير الذي حضوا والدور الذي لعبوه في بناء المجتمع حضاريا ودينيا.

2. دور الفقهاء في المجال العلمي:

كما أثر الفقهاء المالكية في المجال العلمي مثل مجالس الفتوى والقضاء حيث كانت سببا في تطور الحياة الثقافية بالأندلس، وكان يأتيها العلماء والفقهاء، وكانت مجالس الفتوى والتدريس تتمثل في:

---

[1] شفيقة بابا خويا وفتحية مربوش، المرجع السابق، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص57.

[3] المرجع نفسه، ص58.

1.2. المسجد:

تعتبر مركز علميا وثقافيا إلى جانب دورها الديني إذ يجتمع فيها العلماء والفقهاء لتبادل المعارف ومناقشة القضايا الفقهية والمسائل العالقة، وقد أصبحت فضاء للحوار والتعليم.

2.2. المنزل:

مثل المنزل مساحة تعليمية مؤثرة، حيث خصص المعلمون غرفا لإعطاء الدروس ومرافقة تقدم المتعلمين في دراستهم.[1]

3.2. السوق:

إلى جانب المسجد والمنزل، شكل مؤسسة اجتماعية أساسية في المدن الإسلامية، ومنها الأندلس، حيث لم يكن مجرد فضاء للبيع والشراء، بل كان مجالا لتنظيم السلوك الاقتصادي والاجتماعي تحت رقابة الشريعة كما جسد السوق قضاء تلتقي فيه العادات والتقاليد والطبقات الاجتماعية المختلقة مما جعله مركزاً للحراك الثقافي والاجتماعي إلى جانب دورة الاقتصادي، وقد كانت وظيفة المحتسب، التي شغلت موقعاً مهما ضمن أجهزة التنظيم.[2]

نشأ فقه النوازل في الأندلس مبكرا، حيث بدأ في التبلور على يد عدد من تلاميذ الإمام مالك، من أبرزهم يحيى بن يحيى الليثي (ت234هـ)[3] وزياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون (ت204هـ)[4] والغازي بن قيس(ت 199هـ) وغيره ومنذ القرن الثالث هجري، بدأت تظهر مؤلفات كثيرة تناولت هذا النوع من الفقه، إلا أن تعددها وتنوعها وتوزعها بين المدن

---

[1] شفيقه بابا خويا وفتيحة مربوش، المرجع السابق، ص64.

[2] المرجع نفسه، ص65.

[3] محمد بن حسن شرحبيلي، يحى بن يحى اليثي وروايته للموطأ، (د.ط)، جامعة القرويين، منشورات كلية الشريعة، أكادير1416هـ-1995م، ص 38.

[4] محمد شريط، "المدارس الفقهية المالكية"، مجلة التراث، ع: 26، مج01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص302.

والحواضر إلى جانب ما تعرضت له الأندلس من اضطرابات وحروب خاصة بعد طرد المسلمين منها، أدى إلى ضياع عدد كبير من تلك المؤلفات.[1]

ومن وجهة نظرنا فان هذا الاهتمام يظهر مدى تفاعل الفقهاء مع مستجدات الحياة اليومية، خاصة في الجوانب الاقتصادية، حيث كانت النوازل تعالج قضايا معقدة مرتبطة بالمعاملات كالتجارة والعقود وهذا يعكس الدور الذي لعبه الفقهاء في توجه الحياة الاقتصادية وضبطها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

3. دور الفقهاء في مجال الفلاحة:

اختلف الفقهاء في تحديد الوضع الشرعي للأراضي في الأندلس وتباينت آراؤهم بشأن الكيفية التي فتحت بها هذه البلاد: هل كانت عن طريق العنف والقوة (عنوة)، أم من خلال الاتفاق والتصالح (صلحا)، وقد أدى هذا التباين الى تعقيد فهم الوضعية الفقهية والقانونية للأراضي فيها.[2]

وتعرف أراضي الدولة التي تعود ملكيتها للدولة في الفقه الإسلامي بمصطلحات مثل أراض المستخلص أو أرض المخزن العام.[3]

كما وجد في الأندلس نظام الملكية الخاصة، وقد تباينت مساحات هذه الاملاك من شخص إلى الأخر، فبعض الأفراد كانوا يملكون قطعاً صغيرة لا تتجاوز فدانا أو أقل، في حين امتلك آخرون أراض شاسعة تمتد لعدة فدادين. بل ان بعض كبار الملاك كانوا يحوزون على ضياع واسعة بل وقرى كاملة.[4]

---

[1] جميل حمداوى، فقه النوازل في الغرب الإسلامي نحو مقارنة تأصيلية، (د.ط)، شبكة الألوكة، (د.م)، (د.س)، ص22.

[2] عبد العزيز حاج كولة، الحياة الاقتصادية بالاندلس من خلال النوازل الفقهية في القرنين 5-6 هـ/11-12م، (رسالة ماجستير) التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر02، بوزريعة، 1430-1431هـ/2009-2010م، ص110.

[3] عبد العزيز حاج كولة، المرجع السابق، ص110.

[4] المرجع نفسه، ص112.

لقد تنوعت الأراضي الزراعية بالأندلس إلى نوعين رئيسين بحسب أسلوب الري المستخدم فيها، النوع الأول يعرف، بالأراضي السقوية، وهي التي تعتمد في ريها على وسائل صناعية لرفع المياه مثل النواعير والسواقي والدواليب والدوالي أو تستفيد من مصادر مائية طبيعية كالأنهار والعيون، أما النوع الثاني فهو الأراضي البعلية التي تروى مباشرة بمياه الأمطار[1]، وفقا لما أورده ابن سلمون الكناني في تناوله لموضوع المساقات: "... ولا يجوز مساقاة حائطين بجزئين مختلفين في عقد واحد، ويجوز إذا اتفقت الأجزاء، وان كان احدهما أفضل من الأخر وأقل ما تقع المساقاة على الجذاذ الأول كان في عام أو أقل ...".[2]

4. دور الفقهاء في مجال الصناعة:

تقدم نوازل ابن الحاج مادة ثرية حول واقع الصناعة في الأندلس، حيث تعكس تنوعا كبيرا في الحرف والصناعات، ومن أبرزها الصناعات الجلدية التي حققت رواجاً واسعاً آنذاك، أما فيما يخص قطاع التعدين، فتبرز النوازل مدى اعتماد الأندلس على المعادن وتشير إلى احتياجات ملحة دفعت إلى التعاون مع أطراف أخرى لتأمين تلك الموارد خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية.[3]

كما تشير بعض فتاوى فقهاء قرطبة إلى كيفية تداول المعادن في الأسواق، حيث كانت تستخرج ثم تعرض أولا في أماكن يرتادها الحدادون لتباع بعد ذلك للتجار الذين يستخدمونها في صناعة الأدوات والآلات كما تناول نوازل أخرى مسائل فقهية متعلقة بانتشار

[1] زناتي أنور، كتب النوازل مصدرا للدراسات الاقتصادية في المغرب والأندلس نوازل ابن الحاج أنموذجاً، مؤتمر التاريخ العربي وتاريخ العرب كيف كتب؟ وكيف يكتب؟، الإجابات الممكنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص ص 329-295، ص307.

[2] عبد الله ابن مسلمون الكناني، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، تع: محمد بن عبد الرحمن الشاغول، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، ص366-367.

[3] زناني أنور، المرجع السابق، ص318.

الملكية الخاصة للمناجم وما نتج عنها من مشكلات شرعية واقتصادية بسبب تفاوت جودة المعادن.[1]

كما تحدث ابن الحاج التيجيبي (ت914هـ) عن الصناعة والحرف قال: "وفي ميدان الصناعة عرفت الأندلس مجموعة من الحرف كالحياكة والحجامة وصناعة النسيج التي كانت تأتي أغلبها عن طريق المغازل المنزلية، كما تبين ذلك هذه النازلة: "رجل وهب لابنته الصغيرة دارا وبعد مرد ذلك صيرها لها ملكا بمائة مثقال قبضها لها من غزل غزلته".[2]

وتحمل هذه النازلة في طياتها معلومات غنية ومتنوعة، من شانها أن تكشف النقاب عن أبعاد جديدة في وقائع التجربة الأندلسية، ممتدة من واقع أهل قرطبة إلى مناطق المعادن، وهو ما يعكس الأهمية البالغة للتأمل والتعمق في هذه القضايا.[3]

وتشير نوازل الحاج إلى ازدهار صناعات متعددة في مختلف أنحاء الأندلس، حيث تخصصت كل منطقة في إنتاج معين: مثل عصر الزيوت في قرطبة وصناعة الأنسجة الحريرية في جيان، إضافة إلى تكرار الحديث عن كثرة الطواحين في القرى.[4]

ويعكس تناول الفقهاء لهذه القضايا في النوازل مدى ارتباطهم المباشر بالحياة الاقتصادية، وحرصهم على تنظيم المعاملات والصناعات ضمن إطار شرعي يراعي الواقع الاقتصادي المتطور.

---

[1] زناني أنور، المرجع السابق، ص318.

[2] أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي، نوازل ابن الحاج التجيبي،ج1، تح: أحمد شعيب اليوسفي، ط1، الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، 1439هـ/2018م، ص173.

[3] المصدر نفسه، ص 174.

[4] أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي، المصدر السابق، ص 174.

5. دور الفقهاء في مجال التجارة:

حظيت نوازل ابن الحاج بأهمية بارزة حتى أننا لا نبالغ إذ قلنا ان دورها في هذا المجال أرتقي مكانة فريدة لم يبلغها أي مؤلف آخر إذ تناول العديد من القضايا المرتبطة بأنظمة الشراكة الحضرية، مطروحة ضمن سياقات قضائية متنوعة.[1]

شهدت التجارة في المغرب والأندلس تفاعلاً ملحوظا مع التحولات التي عرفتها مراكز الإنتاج الزراعي والصناعي، إذ كان التجار يسعون دائما إلى الاستفادة من فرص الربح المتاحة ، هذا السعي المتواصل أسهم في تنشيط الحركة التجارية داخليا وخارجيا، مما جعل التجارة أحد العناصر البارزة في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي.[2]

وعرفت العملات في الأندلس تقلبات وتغيرات، خصوصا في قرطبة حيث وقعت نازلة تتعلق بذلك وثار الجدل بين الفقهاء بشأنها وقد ذهب أغلبهم إلى أن الالتزام يجب أن يكون بالعملة القديمة وفقا لما تم الاتفاق عليه في العقد لان الجديدة لم تكن متداولة أو معروفه وقت إبرامه.[3]

معظم نوازل ابن الحاج كانت معروضة على فقهاء مدينة قرطبة، حيث ان أغلبها وقعت داخل هذه المدينة، وتدور إحدى تلك النوازل حول معاملة تجارية جرت بقرطبة، في وقت كانت فيه عملة الدينار العبادي والتي تم سكها في اشبيلية، متداولة بكثرة، بينما كان يتم تميزها عن الذهب القرموني المغشوش الذي تم سكه في قرمونه وتم تداوله داخل قرطبة.[4]

---

[1] أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي، المصدر السابق، ص175.

[2] زناتي أنور، المرجع السابق، ص 319.

[3] أحمد بن الحاج التجيبي، المصدر السابق، ص179.

[4] المصدر نفسه، ص 181.

وتبرز هذه الفقرة جانبا مهما من العلاقة الوثيقة بين الفقهاء والحياة الاقتصادية في الأندلس خلال العهد الأموي، حيث كانت النوازل تعكس واقعا اقتصاديا معقدا ومتغيرا فقد عرضت على فقهاء قرطبة، ومنهم ابن الحاج، نوازل تتعلق بالتعاملات تجارية جرت داخل المدينة، ومنها نزاع حول تداول عملات ضربت خارج قرطبة.

1.5. المساهمة في التخفيف من أثار المجاعة وغلاء الأسعار:

عند وقوع الأزمات الاقتصادية تبرز معها مشكلات غذائية وارتفاع الأسعار مما يثقل كاهل الناس ويزيد من معاناتهم حتى تلوح المجاعة في الأفق، في مثل هذه الظروف العصبية يتحرك أصحاب القلوب الرحيمة من أبناء المجتمع، كل بما يستطيع للمساهمة في التخفيف من أثار الأزمة وتقليل من حدتها، وقد شهد التاريخ نماذج مضيئة من الفقهاء والعلماء الذين سارعوا لإغاثة الناس ومنهم الفقيه محمد بن عيسى المعافري، ففي سنة اشتد فيها الغلاء والجوع، أمر مناديًا أن يعلن بين الناس بأن من يرغب في شراء الطعام بسعر يومه على أن يسدد الثمن بعد عام، فليتوجه إلى وكيله، وهكذا فعل فتقاطر الناس يأخذون ما يحتجون إليه من طعام، إلى أن فرج الله الكرب وزال الخطر، وعندما انتهت الأزمة: أمر الفقيه مناديا أخر أن يخبر الناس بأن كل من له دين لمحمد بن عيسى، فقد أسقطه عنه، فسأل: لو انك تصدقت به لكان أجرا أعظم؟ فأجاب: لو فعلت لما أخذوه، إلا من اعتاد الأخذ من الصدقات، أما الآن فقد نال منه الشريف والمحتاج والمتعفف الذي لا يفضح.[1]

2.5. محاربة الاحتكار والتدليس:

أجمع الفقهاء على تحريم الاحتكار واعتبر الإمام مالك أن كل ما يعرض في السوق من سلع كالأطعمة والزيوت والكتان وغيرها مما قد يسبب ضررا للمستهلكين أو السوق

[1] خليل إبراهيم الكبيسي، المرجع السابق، ص 244.

عموما يعد من الأمور التي لا يجوز احتكارها، ورأى أنه يجب منع من يسعى إلى احتكار هذه السلع.[1]

يتضح من خلال دراسة نظام الحسبة في الأندلس الأموية أن اهتمام الدولة الأموية به لم يكن عابرا، بل نابعاً من وعيها العميق بدور الحسبة في حماية النظام الاقتصادي وضمان سير الأسواق وفق تعاليم الشريعة.

ساهمت الأوضاع الاقتصادية المزدهرة والمتنوعة، من زراعة وتجاره وحرف في إبراز الحاجة إلى هذا النظام لضبط التعاملات ومكافحة الفساد التجاري كما أن العلاقة بين الفقهاء والنظام الاقتصادي كانت بارزة، حيث لعب الفقهاء دوراً جوهريا في تأصيل مشروعية الحسبة وتوجيه عمل المحتسبين بما يتفق مع أحكام الشريعة، ما جعل من الحسبة نظاما إداريا واقتصاديا متكاملاً، يجمع بين القيم الدينية والتنظيم العملي.

[1] خليل إبراهيم الكبيسي، المرجع السابق، ص246.

الفصل الثاني: تفعيل دور الحسبة في المجال الاقتصادي في الأندلس الأموية

المبحث الأول: الحسبة على الفلاحة

المبحث الثاني: الحسبة على الحرف

المبحث الثالث: الحسبة على التجارة

أدت الحسبة دورا أساسيا في تنظيم الأسواق بالأندلس: مما ساهم في تحقيق استقرار اقتصادي ملحوظ، تولت الحسبة مسؤولية مراقبة مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة والزراعة والصناعة، بضمان سيرها بشكل منظم ومنع الفوضى التي قد تنجم عن الغش والاحتكار، يعكس هذا الدور الوثيق بين الحسبة والاقتصاد، حيث أن غياب نظام الحسبة يؤدي إلى اضطراب الأسواق وانتشار الممارسات غير القانونية مما يهدد استقرار الاقتصاد وازدهاره.

المبحث الأول: الحسبة على الفلاحة

تعمل الحسبة في الفلاحة كنظام ينظم ويراقب الإنتاج الزراعي لضمان جودته وحماية حقوق الفلاحين، في العهد الأموي بالأندلس، ساعدت الحسبة على تحسين الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي للدولة.

1. تعريف الفلاحة:

تعددت تعريفات الفلاحة، حيث تعرف بأنها:

- القيام بالأنشطة الزراعية على الأرض، بما في ذلك حرثتها وزراعتها وريها وغيرها من العمليات الضرورية للحفاظ على الإنتاج الزراعي.[1]
- وكذلك عرف الفلاح على أنه محترف الفلاحة.[2]
- كما جاء تعريف الفلاحة كذلك عند بطاش كبرى زادة، "وهي علم يتعرف منه كيفية تدبير النبات من أول نشوءه إلى منتهى كما له بإصلاح الأرض، أما بالماء أو بما يخلخلها ويحميها من المعفنات كالسماد ونحوه".[3]
- حيث أن الفلاحة علم يهتم بزراعة الأرض وإنتاج محاصيلها.

---

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، (د.ط)، جمهورية مصر العربية، 1998، ص479.

[2] المصدر نفسه، ص479.

[3] بطاش كبرى زاده وأحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، مج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ/1985م، ص308.

- وابن خلدون عرف الفلاحة على أنها: "هذه الصناعة من فروع الطبيعيات وهي النظر في النبات من حيث تنمية ونشؤه بالسقي والعلاج وتعهده بمثل ذلك".[1] وهذه الصناعة تتعلق بالزراعة، حيث تركز على إعداد الأرض وتهيئتها للزراعة وزرع الحبوب والمحاصيل، ورعايتها من خلال السقي والتغذية.[2]

2. العناية بالفلاحة وأساليبها:

1.2 العناية بالفلاحة:

تعد الزراعة أحد الأسس الرئيسية التي قام عليها الاقتصاد الأندلسي حيث كانت أرض الأندلس تمتاز بوفرة المياه وخصوبة التربة وتنوع المناخ، نتيجة لذلك شهدت المنطقة زيادة في الإنتاج الزراعي وتنوع المحاصيل.[3]

ولقد استفاد المسلمون بشكل كبير من هذه المميزات الطبيعية في أرض الأندلس حيث دمجوا أفكارهم وإبداعاتهم في مجال الزراعة، مما جعل الأندلس تصبح بلدا زراعيا منتجا من الدرجة الأولى،[4] وهذه تعد عوامل إيجابية أثرت على تقدم الزراعة في الأندلس.

قام الأمير عبد الرحمن بن معاوية من إعداد برنامج للتنشيط الزراعي في الأندلس وتمثل هذا البرنامج في إنشاء الحدائق والجنان والاعتناء بها.[5]

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر مر: سهيل زكار، ج1، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، 1421هـ/2001م، ص452.

[2] المصدر نفسه، ص509.

[3] خالد بن عبد الكريم بن حمود البكر، النشاط الاقتصادي في الأندلس عصر الإمارة، (138-316هـ/755-928هـ)، ط1، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 1414هـ، ص102.

[4] المرجع نفسه، ص102.

[5] المرجع نفسه، ص102.

تتميز مدن الأندلس بتنوع إنتاجها الزراعي، حيث تنتج مجموعة واسعة من المحاصيل، بما في ذلك الفواكه والحبوب وكذلك الحمص والفول،[1] كمدينة سرقسطة كما جاء في كتاب الزهري حيث قال: "كثيرة الزرع والفواكه...وكثيرة البساتين"[2] وذكر أيضا ابن العوام قال: "لقد أدرك الأندلسيون ان نجاح زراعتهم وتحقيق فائض الإنتاج لديهم هو مصدر بقائهم وهو الراف الحقيقي لقوتهم الاقتصادية"[3]، ويشير ابن العوام إلى نجاح الزراعة وتحقيق الإنتاج الغذائي في الأندلس كان مصدرا رئيسيا لدعم الاقتصاد.

والاقتصاد في بلاد الأندلس قائم على ثلاثة أعمدة رئيسية وهي التي اعتمد عليها أهل الأندلس، مع ذلك تظل الزراعة هي الركيزة الأساسية للاقتصاد حيث كان المجتمع الأندلسي يعتمد بشكل رئيسي على الإنتاج الزراعي، وتأتي التجارة والصناعة لاحقا لتكمل ما لا تستطيع الزراعة توفيره من احتياجات السكان.[4]

2.2. أساليبها:

من خلال هذا يمكننا الحديث عن أساليب الفلاحة والتي يمكن الاعتماد عليها وهي كالتالي:

- الحرث والتزبيل:

وكلمة الحرث تعني قلب الأرض ويجب تجهيز الأرض قبل الزراعة من خلال تسويتها جيدا يتم نقل التربة من المناطق المرتفعة إلى المناطق المنخفضة، وبعد الحراثة يسمح الهواء

---

[1] أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري، كتاب الجعرافية، تح: محمد حاج صادق، (د.ط)، مكتبة الثقافة الدينية، د.م، ص81.

[2] المصدر نفسه، ص82.

[3] ابن العوام الإشبيلي، الفلاحة الأندلسية، ج1، تح: أنور أبو سويلم وآخرون، ط1، منشورات مجمع اللغة العربية، الأردن، 1433هـ-2012م، ص12.

[4] بن العوام الإشبيلي، مصدر السابق، ص140.

بالدخول إلى التربة لتوزيع الرطوبة بشكل متساويا ثم تروى الأرض بالماء،[1] كما تحدث بن عبدون عن الحرث فقال: "ويأمر الرئيس بالحرث وبالمحافظة عليه وبالرفق لأهله والحماية لهم في أعمالهم ويأمر وزراءه وأهل القدرة من أهل بلده بالحرث فيكون لهم أنفع ولا حواه أرفع، وللناس أمتع وأشبع ولبلاده أطيب وأرخى ولحمايته أزكى وأنمى فالفلاحة هي العمران ومنها العيش كله والصلاح جله وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال وبها تمتلك المدائن والرجال"[2]، ويشير هنا إلى أهمية الزراعة ودور الرئيس في تعزيزها ويأمر بالحرث ويشجع على المحافظة عليه مما يدل على أهمية الزراعة كركيزة للاقتصاد والمجتمع وتبين هذه الفقرة أن المحتسب كان له دور في تعزيز الزراعة والمحافظة عليها وكذلك له دور في الحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي من خلال تشجيع الزراعة وتحفيز الإنتاج.

فالأرض اللينة تتميز بالبرودة والرطوبة، مما يجعلها مثالية لزراعة جميع أنواع الثمار والنباتات، وتعتبر هذه الأرض متوازنة في مزاجها، وبالتالي ليست بحاجة لكميات كبيرة من الزبل، إلا في فصل الشتاء لتجديد خصوبتها ومواجهة تقلبات الهواء[3]، مما أكد بن عبدون حول هذا فقال: "فيجب أن لا يطرح شيء من الزبل داخل المدينة ولا تنقية الكنف، إلا خارج الأبواب في القدادين وفي الجنات أو في مواضيع معلومة"[4]، كما أشار بن عبدون إلى ضرورة عدم طرح الأزبال داخل المدينة لمنع التلوث، وينبغي تنظيف الكنف خارج أبواب المدينة في أماكن محددة مثل: المواضع المعروفة من أجل الحفاظ على النظافة العامة وضمان صحة وسلامة السكان، وأفضل أنواع الزبل هو زبل الحمام وكل أنواع الطيور جيدة

[1] ابن بصال، كتاب الفلاحة، تر: خوسي مارية مياس بيكروس ومحمد عزيمان، (د.ط)، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1955م، ص ص 56-57.

[2] بن عبدون، المصدر السابق، ص05.

[3] ابن بصال، المصدر السابق، ص41.

[4] بن عبدون، المصدر السابق، ص37.

ما عدا طيور الماء مثل: البط والإوز لأنها تضر التربة وتؤذي النباتات، أما أفضل أنواع الروث فهو روث الخيل والأبقار.[1]

وتتكون أنواع الزبل المولد من ثلاثة أنصاف وتستخدم عندما لا يتوفر الزبل في أحد الجوانب، يتم جمع العشب والتبن وتحفر حفرة تناسب الكمية المطلوبة، ثم تملا هذه الحفرة بالعشب والتبن والرماد[2]، أما النوع الثاني فيأخذ كمية من الزبل مع إضافة ثلاثة أضعافها من التراب، يتم خلط المكونات معا وتحريكها بشكل دوري ثم تترك لتتفاعل مع بعضها البعض مع متابعة التحريك.[3]

الضرب الثالث فقال ابن بصال على أنه فيتم استخدام زبل الحمام حيث يضاف إليه عشرون جملا من التراب، وتترك هذه المكونات معا لفترة مما ينتج عنه زبل جيد يتميز بقوة الحرارة والرطوبة.[4]

كما أشار سابقا بن عبدون إلى الزبل حيث أن دور المحتسب كان مسؤولا عن مراقبة شؤون المدينة بما في ذلك النظافة العامة.

- السقي:

بالكسر الحظ من الشرب يقال كم سقي أرضك وسقاه الماء شدد للكثرة، وسقاه أيضا قال له سقاك الله،[5] يعتبر سقي الأشجار في شهر آب ضروريا بسبب ارتفاع درجات الحرارة وكذلك في تشرين الأول حيث تنخفض الحرارة بشكل كبير، ينبغي أن نولي هذا الأمر

---

[1] احمد بن محمد بن حجاج الإشبيلي، المقنع في الفلاحة، تح: صلاح حرار وياسر أبو صفية، مجمع اللغة العربية، الأردن، 1402هـ-1982م، ص10.

[2] ابن بصال، المصدر السابق، ص ص 51-52.

[3] المصدر نفسه، ص52.

[4] المصدر نفسه، ص53.

[5] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (د.ط)، دار المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، ص268.

اهتماما خاصا، لأن الري في شدة البرد يؤثر سلبا على الهواء والدود الموجود في جذور الشجرة.[1]

نظر ابن بصال إلى الأرض اللينة فقال ان طبيعتها تميل إلى البرودة والرطوبة، وهذا يجعلها من أفضل أنواع الأرض للزراعة، فيفضل اعتدال رطوبتها وبرودتها، تنمو فيها الثمار والنباتات بشكل جيد، مما يجعلها قادرة على استيعاب مختلف أنواع المياه[2]، وهناك أربعة أنواع من المياه التي تغذي النباتات وتساعد في نموها ماء المطر، ماء الأنهار والآبار والعيون، ويعتبر ماء المطر أفضل هذه الأنواع حيث يساهم في دعم جميع أنواع النباتات بما في ذلك الخضر والثمار بشكل فعال.[3]

وقد أشار بن عبدون إلى السقائين في كتابه فقال: "يجب أن يحدد لهم موضع لنفسهم يصنعون فيه قنطرة من ألواح أخر ما حصر إليه النهر ولا يترك أحد من المعدين يشاركهم في ذلك، الموضع ولا غيرهم فيكون موضع السقاية معلوما حد الملأ والحصر"[4]، وأشار هنا إلى دور المحتسب حين يضمن تحديد مواضع السقي ويراقب استخدام المياه.

وتعتبر الأرض السوداء دليلا على ارتفاع درجات الحرارة، حيث تتميز بقدرتها على احتجاز المزيد من الأمطار مقارنة بالأراضي الأخرى.[5]

3. إنتاج المحاصيل الزراعية:

وهذه الأرض تعمل على احتجاز الماء بشكل أفضل، مما يقلل من التبخر ويحسن من توافر الماء، شهدت الأندلس تنوعا كبيرا في المحاصيل الزراعية نتيجة إدخال المسلمين لمجموعة متنوعة من الأصناف الزراعية وزيادة التنوع الغذائي في المنطقة منها:

---

[1] عبد الغني النابلسي، علم الملاحة في الفلاحة، تع: يحي مراد، (د.م)، (د.د.ن)، ص15.

[2] ابن إيصال، المصدر السابق، ص41.

[3] المصدر نفسه، ص39.

[4] بن عبدون، المصدر السابق، ص32.

[5] النابلسي، المرجع السابق، ص03.

حبوب القمح كما يطلق عليه بن عبدون الحنطة[1] وتعد مرسية[2] مدينة غنية بالخصب والفواكه، ومن ميزاتها أن جميع أراضي الأندلس تثمر بشكل وفير حيث تنبت حبة القمح الواحد لتنتج ما بين ثمانين ومائة سنبلة وفي كل سنبلة يمكن أن توجد ثمانون أو مائة حبة[3] وبلنسية[4]، تعرف بإنتاجها الوفير من الزعفران بحيث تنمو الأرض بشكل ممتاز لها المحصول، كما تزرع فيها الأرز الذي يعتبر من المحاصيل الأساسية ويصدر إلى جميع أنحاء الأندلس.[5]

كما قال ابن الأخوة عن مثقال الحبوب "كان المثقال بمكة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اثنان وسبعون حبة من حبوب الشعير الممتلئ، الخارج عن المعهود والدرهم"[6] ولقد حرم كذلك احتكار المحصول الزراعي ولا يجوز لهم خلط الحبوب الرديئة بالجيدة ولا القديمة بالجديدة لأنه يعتبر تدليسا على الناس، ويتعين على الطحانين أن يقوموا بغربلة المحصول وتنقيته من التراب والطين.[7]

ويجب أن يخصص كيل الحنطة وحدها ويفترض أن تمد جديدة في منتصف الكيل لتكون العلامة واضحة،[8] ويغشون أيضا باستبدال القمح بالعظام مما يحرم الناس من الجودة المطلوبة،[9] وهذه معاملات غير أخلاقية، يتم فيها استبدال القمح بالعظام مما يؤدي إلى

---

[1] بن عبدون، المصدر السابق، ص05.

[2] **مرسية:** بضم أوله والسكون وهي مدينة بالأندلس من أعمال تدمير احتضنها عبد الرحمن ابن الحكم بن هشام ينظر: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحميري الرومي البغدادي، معجم البلدان، مج5، دار صادر، بيروت، ص107.

[3] الزهري، المصدر السابق، ص100.

[4] **بلنسية:** وهي قاعدة من قواعد العمال القديمة وهي مدينة التراب قال أحمد بن الاهوائي مدينة مسورة ينظر: ابن دلائي نصوص عن الأندلس، تح عبد العزيز الاهوائي، (د.ط)، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ص17.

[5] المصدر نفسه، ص17.

[6] ابن الأخوة، المصدر السابق، ص141.

[7] المصدر نفسه، ص152.

[8] بن عبدون، المصدر السابق، ص39.

[9] السقطي، المصدر السابق، ص22.

حرمان الناس من الحصول على جودة القمح المطلوبة ومن خلال هذا يجب على المحتسب مراقبة جودة المنتوجات لمراقبة الغش.

المبحث الثاني: الحسبة على الحرف:

اهتم الأمويون في الأندلس بالحرف، حيث برعوا في الصناعات المعدنية والزجاج والفخار، كما اهتموا بالفلاحة، فأصلحوا وسائل الري وبنوا السدود وشقوا القنوات وأدخلوا نباتات جديدة مثل الأرز والزيتون، مما جعل الأندلس مركزا مهما الأندلس تحظى بمكانة مهمة في مجال الفلاحة التي خضعت في تنظيمها للحسبة.

1. تعريف الحرف:

تعددت الحرف في بلاد الأندلس وكان لها دور بارز وتعرف الحرفة كالتالي:

1.1 لغة: عرفها ابن منظور كالتالي: "الحرفة: الصناعة وحرفة الرجل صناعته"،[1] وتعرف أيضا عند إسماعيل بن حماد الجوهري: "والحرفة: أيضا الصناعة والمحترف الصانع".[2]

2.1 اصطلاحا: تعني يكسب،[3] فالحرفة ليست مجرد وسيلة لتمضية الوقت، بل هي مصدر رزق وركيزة من ركائز الاعتماد على النفس، حين يمتلك الإنسان حرفة يمتلك معها مفتاحا من مفاتيح الكسب الشريف والكرامة الاقتصادية، من خلال هذه التعاريف يمكننا أن نستنتج أن الحرفة هي الصناعة حيث أنه يطبق الخبرة والمهارة لتحويل الأفكار إلى منتجات ملموسة من أهم المهن والحرف وهي كالتالي:

---

[1] ابن منظور، المصدر السابق، مج: التاسع، ص44.

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية اتج أحمد عبد الغفور عطار، ج1، ط1، دار العلم الملايين، بيروت، 1376-1956، القاهرة، ص1443.

[3] إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة العربية، تح محمد حسن ياسين، ج3، ط1، عالم الكتب، دد، 1414هـ-1994م، ص83.

2. مراقبة المحتسب للحرف (المهن)

1.2 الخبازون والفرانون: من الفعل خبز، ويخبزه واختبزه عمله.[1]

– إن هذه الحرفة تعد من أهم الحرف في حياة المجتمع الأندلسي لأن الخبز هو الغذاء الأساسي حيث أن الناس كانوا يعجنون الدقيق في بيوتهم ثم يقومون بحمله إلى الفران،[2] وكان انتشار الأفران في كافة المدن الأندلسية غير أنه لم يكن للأصحاب هذه الحرفة مكان خاص بهم كما هو الحال بالنسبة للحرف الأخرى وذلك كان الناس بحاجة للخبز، ووجود الأفران بالقرب من المنازل كان يزعجهم حيث أنهم كانوا يتأثرون من الدخان الخارج من الأفران،[3] وصناعة الخبز تتطلب توافر الحنطة والرحاء الطاحنة والعاملين عليها والأفران لتحويله خبزا حيث ان هناك من امتهن بيع الحنطة وسمي بالحناط ومنهم من عمل في طحن الحبوب وسمي بالطحان ومن الأمثلة على الذين امتهنوا هذا الحرفة هما:[4]

2.2 الحناطون

الحناطون كانوا من الحرفيين الذين يطحنون القمح لصناعة الدقيق، وهو غذاء أساسي في حياة الناس. عملهم تطلّب مهارة وخبرة في تشغيل الطواحين. ساهموا في توفير الطعام للسكان والجيش، وكان لهم دور اقتصادي مهم داخل المجتمع. كما أن حرفتهم كانت جزءًا من التراث الذي انتقل بين الأجيال، وساعدت في تحقيق الأمن الغذائي واستقرار الحياة اليومية في الأندلس.

---

[1] قسطاس عبد الستار، "أرباب المهن والحرف في المجتمع الأندلسي خلال عصري الإمارة والخلافة (138–422هـ/755–1030م)"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، مج02، ع17، كانون الأول 2014، ص323.

[2] قسطاس عبد الستار، المرجع السابق، ص324.

[3] المرجع نفسه، ص324.

[4] المرجع نفسه، ص324.

ومن الذين امتهنوا هذه الحرفة:

أصبغ بن عبد الله بن مسرة: أبو قاسم الحناط: من أهل قرطبة وكان يعرف بأبو قاسم الحناط،[1] وهو أبو عبد الله محمد بن سليمان بن الحناط الرعيني الأعمى القرطبي يعرف بن الحناط،[2] وهو أبو عبد الله محمد بن سليمان بن الحناط الرعيني، الأعمى القرطبي أن أباه كان يبيع الحنطة بقرطبة.[3]

3.2 الطحانين:

ومن أشهر الذين نسبوا إلى هذه الحرفة هما:

محمد بن سعيد بن أصبع: من أهل قرطبة يعرف بابن الطحان نسبة إلى حرفة أبيه الذي كان يشتغل في طحن الحبوب،[4] ومحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الثقفي الأندلسي الطحان: سكن مصر.[5]

كما قال بن عبد الرؤوف: "يطالبون بإنعام طبخ الخبز ويؤمرون ألا يكثروا عند العجين من الماء"[6] ويعني أن بن عبد الرؤوف من خلال قوله من أجل ضمان جودة الخبز من خلال التحكم في كمية الماء المستخدمة في العجين مما يساعد في الحفاظ على طعم والقوام المثالي للخبز ومن خلال هذه الفقرة بن عبد الرؤوف يوضح اهتمام بتفاصيل عملية صنع الخبز.

ويوجد أيضا أن الطحانين يغشون حيث أنهم يضعون الرديء مع الطيب ليأخذوا من الطيب ويجعلوا الرديء ويخفي فعلهم،[7] وازدهرت في الأندلس صناعة طحن الحبوب مما

---

[1] ابن الفرضي، تاريخ علماء والرواة للعلم، ج1، دم، دد، دط، ص97.

[2] الحميدي، المصدر السابق، ص57.

[3] ابن السعيد، المغرب في حلى المغرب، ج1، تح شوقي الضيف، ط2، دار المعارف، مصر، ص121.

[4] ابن بشكوال، الصلة، ج2، تح إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب، المصري، القاهرة، 1410هـ-1989م، ص135.

[5] المصدر نفسه، ص701.

[6] بن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص89.

[7] السقطي في آداب الحسبة، المصدر السابق، ص21.

ساعد على ذلك وفرة المواد الأولية،[1] وقاموا بتوجيه الخبازين بتنظيف قصارى العجين كل يوم،[2] وهذه الأمور كلها التي كان يقوم بها المحتسب لمراقبة الخبازين والفرانين.

4.2 الجزارين:

اسم مكان من جزر عن مجزر، موضع ذبح البهائم وهي مذبحة أو عملية قتل،[3] كان انتشار تربية الحيوانات انتشارا واسعا في الريف الأندلسي حيث أنها كانت توافق مع الظروف الطبيعية ومن الحيوانات هي الأغنام والبقر...الخ.[4]

وكذلك كان للماشية دور بالغ الأهمية في الاقتصاد[5] وكانت في قرطبة وشوارعها حوانيت اللحوم.[6]

ويجب على الجزار أن يكون مسلما بالغا عاقلا يذكر بسم الله على الذبيحة ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم،[7] كما قال بن عبدون "أرطال اللحوم والحوت... لا تكون إلا من الحديد بطابع ظاهر عليا، يتعاهد أرطال الباعة أبدا"،[8] كما يجب على الجزارين إتباع الإرشادات التالية لكي يصبح له صدق في البيع.

وقال بن عبد الرؤوف: "يؤمرون الجزار أن يتولى الذبح من يوثق به وبعلم فضله أن وجدوا إلا جعل أمين عليهم يقف عليهم ويعلمهم سنة الذبح ويؤمرون أن يفرقوا بين لحم

---

[1] جهاد غالب مصطفى الزغول، الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92-897هـ/711-1493م)، (رسالة ماجستير) في التاريخ الإسلامي، الجامعة الأردنية، أريد، الأردن، 2001، ص177.

[2] بن عبدون، المصدر السابق، ص48.

[3] أحمد مختار عبد عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج: 1، ط1، عالم الكتب، (د.م)، 1429هـ-2008م، ص370.

[4] حسن قرني، المجتمع الريفي في الأندلس في عصر بني أمية، 138-422هـ/1756-1031م، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2012، ص124.

[5] المرجع نفسه، ص125.

[6] أحمد فكري، قرطبة في العصر الإسلامي، (د.ط)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص255.

[7] محمد بن محمد بن أحمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، تح: محمد محمود شعبان وصمد بن أحمد علي الطبعي، (د.ط) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م، ص161.

[8] بن عبدون، المصدر السابق، ص44.

الضأن والمعز"[1] ويمكننا القول أن بن عبد الرؤوف يؤكد على أهمية الثقة في التعاملات حيث يجب أن يكون هناك شخص موثوق به لمراقبة الأمور والتأكيد على أهمية التفرقة بين الأشياء المختلفة مثل لحم الضأن والماعز، كما جاء في رسالة الجرسيفي نقلا عن ابن سهل في أحكامه قال: "أن رجلا احتسب على الجزارين بسوء أعمالهم فأرادوا إخراجه من السوق"[2] يمكننا القول من خلال هذا تظهر أهمية هذه الحرفة في النشاط الاقتصادي من خلال عدة جوانب، مما يوسع من دورها في تعزيز الاقتصاد.

5.2 الخياطين:

كانت لهذه الحرفة أهمية بالغة في المجتمع الأندلسي، وكان للخياطين موضع خاص بهم يجتمعون فيه، وأطلق على الموقع الخاص بهم باسم مهنة الخياطين،[3] وللخياطين رئيس يراعي مصالحهم ويقوم بإرشادهم وأطلق عليه اسم عريف الخياطين وكان يواظب على الحضور الدائم إلى قصر الإمارة،[4] كما جاء في كتاب السقطي يوضح لنا دور المحتسب الذي كان يمتد إلى مراقبة الخياط حيث كان يطلب منه ألا يخيط بخيط مفرد ولا يخيطه كاملا، ذلك لأن الخيط المفرد قد يكون طويلا جدا بحيث لا يمكن شده بالشكل صحيح، مما يؤدي إلى أن تكون الخياطة به غير محكمة،[5] ويتضح من خلال قول السقطي أن للمحتسب دور في ضمان جودة المنتجات.

والخياط هو صاحب الحرفة، الذي يقوم بقص وتفصيل وخياطة الملابس على مختلف أشكالها ويستعمل في حرفته الإبرة والمقص، [6] وكما جاء في كتاب السقطي: قال: "ويتفقد

---

[1] بن عبدون، المصدر السابق، ص93.

[2] الجرسيفي، المصدر السابق، ص125.

[3] خالد عبد الكريم بن حمود البكر، المرجع السابق، ص216.

[4] المرجع نفسه، ص216.

[5] السقطي، المصدر السابق، ص24.

[6] كريم غاني لعيبي الخزاعي، "أنواع الحرف في بلاد المغرب من خلال كتاب المعيار المغرب للونشريسي"، مجلة كلية العربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع22، جامعة بابل، 2015، ص04.

التفصيل فإن مفسديهم من يفصل كاملا ويخرط في الخواصر فيعطي القياس في التربيع وهو ضيق وقد سرق منه بقدر الخرط، وكذلك يضيقون أكمام أثواب الكساء ويضربون خياطتها طلب التوفير، فإذا لبس الثوب قليلا تفلت خياطته وانفصلت أجزاؤه وخسر مشتريه"،[1] حرفة هذه الخياطة من قبل المحتسب كان الهدف منها الارتقاء بها وتعزيزها وتطويرها، ليكون لها تأثير إيجابي على المجتمع، وتعميم الفائدة على المجتمع.

6.2 العطارين:

اسم مفرد عطر وجمع عطر هو عطور، والعطارة يقصد به بائعه وحرفته العطارة،[2] كان اهتمام الأندلسيين بالنظافة وكل ما له صلة بالمظهر الخارجي، كما جاء في كتاب المقري حيث أنه أشار إلى ذلك قال: "وأهل الأندلس أشد خلق الله اعتناء بنظافة ما يلبسون وما يفرشون وغير مما يتعلق بهم وفيهم من لا يكون عنده إلا ما يقونه يومه فيطويه صائما ويبتاع صابونا يغسل به ثيابه،[3] والطيب في أصوله خمسة أصناف: المسك الكافور العود، والعنبر والزعفران، وهذه كانت كلها من أرض الهند غير أن الزعفران والعنبر كانوا في أرض الأندلس موجودان.[4]

وجه بن عبد الرؤوف نضرة نحو العطارين قال: "ينهون عن خلط العقار الطيب بالدون والأشياء الهندية بالبلدية وبيعها ممن لا يميزها ولا يفرق بينها مثل الخولان والصبر والبان والعود والرطب وما أشبه ذلك مما يصنع ويدخله الغش"،[5] وكذلك قال أن لا يبيعوا شيئا من العطر لا مغربلا مثل الحناء تحتاج أن تغربل وكذلك كما جاء في المسك والزعفران

[1] السقطي، المصدر السابق، ص23.

[2] بن سيده الحسن علي بن اسماعيل المرسي، المحكم والمحيط، ج1، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م، ص540.

[3] المقري التلمساني، المصدر السابق، ص223.

[4] المصدر نفسه، ص199.

[5] بن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص86.

وغيرهما إذا كان فيهم غش فيجب أن يتصدق به ولا يحرق،[1] وكذلك كان بعض العطاريون يعتمدون في تحضير الحناء على ورق الحلب حيث أنها تستمد للحناء جمالية.[2]

وهنا يتضح لنا أن المحتسب أدى دورا هاما في منع الغش في بيع المنتجات مما يعزز الثقة في الأسواق، ويمنع بيع المنتجات التي قد تحتوي على الغش مثل الخولان والصبر والبان والعود والرطب كما يشير إلى أهمية التصدق بالمسك، كانوا يقومون أيضا بتغيير الزعفران يكون من خلال استبداله بالعصفر حيث يقوم بعض البائعين بالغش بإضافة كميات زائدة من القطران والشمع لإيهام الزبائن بأنه زعفران أصلي،[3] من الذين احترفوا في مجال العطارة في الأندلس منهم:

مطرف بن عبد الرحمن العطار الزاهد: وهو من قرطبة ويكنى أبا عمرو توفي يوم الجمعة لخمس ليال مضين من ربيع الأول سنة أربع وأربعمائة ودفن أخر صلاة الظهر بمقبرة متعة،[4] أيضا أحمد بن خلف بن أحمد القرطبي الأغلبي وهو كذلك من أهل قرطبة يكنى أبا عمرو ويعرف بالعطار.[5]

7.2 الخرازين:

من الفعل خرز يخرز خرزا، والخراز، صانع ذلك أي من الذين اشتغلوا بصناعة الأحذية وحرفته الخرازة،[6] كما كان على المخترزين أن لا يخرزوا الفتحات إلا بالقربال، فإن خرزها بالخيط فإنه يخرب سريعا،[7] ومن أصحاب هذه الحرفة:

---

[1] بن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص87.

[2] بن عبدون، المصدر السابق، ص50.

[3] السقطي، المصدر السابق، ص42.

[4] ابن بشكوال، المصدر السابق، ج1، ص1003.

[5] المصدر نفسه، ص57.

[6] قسطاس عبد الستار، المرجع السابق، ص327.

[7] بن عبدون، المصدر السابق، ص60

أحمد بن رشيد بن أحمد البحائي الخراز وهو من بجاية يكنى أبا قاسم،[1] وأحمد بن محمد بن أحمد بن سهل الأنصاري الخراز وهو من أهل قرطبة يكنى أبا عمر،[2] وتميز الخرازون في الأندلس خلال عصر الدولة الأموية بتطوير في هذه الحرفة حيث أبدعوا في هذه الصناعة.

8.2 الصباغين:

انتشرت الصباغة في الأندلس انتشارا واسعا وكان الصباغون ملزمين بالتوقف عن استخدام الصبغ المثنان في اللون الأخضر أو استخدام البقم باللون سماوي لأنها تؤدي إلى تغيرات سريعة في اللون،[3] حيث أن معظم الصباغين كانوا يستخدمون الحرير الأحمر وغير من الغزل والثياب يصبغون بالحناء بدلا عن الفوة في حوانيتهم، مما يعطي الصبغ بريقا جذابا لكن عندما يتعرض لأشعة الشمس، يتغير لونه ويفقد إشراقه، لذا من المهم اختيار مواد صبغ ذات ثباتية،[4] وكان الصباغون يقومون بصبغ الأثواب البيضاء لتلبية رغبات الزبائن في الألوان مثل الأحمر والأصفر والأسود، يتم ذلك من خلال وضع هذه الأثواب في قصارة مملوءة بالأصباغ مما يمنحها لونا زاهيا وجذابا،[5] من أشهر الذين نسبوا إلى الحرفة الصباغة وتلقبوا بها هم إبراهيم بن حنظرة أبو إسحاق، وهو أبو إسحاق يعرف بابن الصباغ شاعر من شعراء اشبيلية،[6] عبد الرحمن بن الصباغ كان يعمل بالصباغة وكان عالما ثقة فاضلا توفي أربع وعشرين وثلاث مائة،[7] الصباغة في الأندلس كانت صناعة متطورة تستخدم الأصباغ

[1] ابن بشكوال، المصدر السابق، ص47.

[2] المصدر نفسه، ص37.

[3] بن عبدون، المصدر السابق، ص50.

[4] بابن الإخوة، المصدر السابق، ص224.

[5] قسطاس عبد الستار حميد، المرجع السابق، ص328.

[6] الحميدي، جدوة المقتبس، ج1، ص239.

[7] قسطاس عبد الستار، المرجع السابق، ص328.

الطبيعية لتلوين الأقمشة والملابس، ونظرة المحتسب يجب أن تتماشى هذه الحرفة مع معايير الجودة والعدالة.

9.2 القصارين:

من الفعل قصر، قصرا، الثوب قصارة، القصارة يقصر الثوب قصرا وحرفته القصارة،[1] القصار هو الحرفي الذي يعتني بمعالجة الثياب، حيث يقوم بغسلها ودلكها وتليينها بعد خروجها من المناسج في الأندلس، كانت هذه الحرفة ذات أهمية خاصة، إذ كانت تساهم في تحسين جودة الأقمشة وجعلها أكثر نعومة،[2] وأكد يحي بن عمر على ذلك فقال "وكذلك الثياب تلبس ثم تقصر ثم تباع فلا أرى بيعها باسا إذا تبين أنها لبست ثم قصرت"،[3] حيث أن يحي بن عمر يؤكد على صدق البائعين للملابس لضمان ثقة المشترين بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون هناك حاجة إلى معايير واضحة لبيع الملابس المستعملة لتجنب أي سوء فهم، كان يمنع القصارين من ارتداء ثوب خاص بالقصارة حيث يعطي لأحدهم ويحلفون على ذلك، كما لا يجوز لهم ترك المتاع مبلولا، لأن ذلك قد يؤدي إلى تعفنه بسبب انشغالهم عنه.[4]

10.2 الدباغين:

وتعرف دبغ الأديم دبغا ودباغا ودباغة يدبغه ويدبغه وأديم مدبوغ وأدم مدبغه والأديم في الدباغة وفي دبغه وهو اسم ما يصلح به ويلين من قرظ وحرفته الدباغة،[5] كما نهى بن عبدون من خلال تحدثه عن الدباغة فقال: "يجب أن يمنع القصاص والحساب الجلوس في

---

[1] قسطاس عبد الستار، المرجع السابق، ص329.

[2] المرجع نفسه، ص329.

[3] يحي بن عمر، المصدر السابق، ص74.

[4] السقطي، المصدر السابق، ص63.

[5] الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ-1998م، ص278.

أفنيتها، يجب أن لا تبسط الأقذار على أفنيتها مثل جلود الدباغين والرقاقين وشبه ذلك"[1] ولا يسمح للدباغ بيع الجلد إلا بعد أن يخرج ماؤه ويكتمل عملية الدباغة وإذا جف الجلد وتعرض للتكسر فإنه يصبح غير صالح، ومن ينتهك هذه القواعد يعاقب أيضا ويجب عدم خلط جلد العنز مع جلد الضأن،[2] وتعد الدباغة من الحرف الأساسية في صناعة الجلود وغالبا ما كانت تمارس بالقرب من ضفاف الأنهار أو مجاري المياه حيث توفر المصادر اللازمة لعمليات الدباغة، من الذين امتهنوا هذه الحرفة نذكر منهم: خلف بن القاسم بن سهل بن أسود أبو القاسم ابن الدباغ الحافظ الأندلسي (ت 393هـ-1002م) وعبد الله بن محمد بن عباس يعرف بابن الدباغ (463هـ-1070م).[3]

11.2 اللبانين:

ذكر بن عبد الرؤوف أنه يمنع عن بيع حليب اللبن مع الزبدة والسمن لأن ذلك غير جائز، كما أنهم لا يحملون في الشراز من اللبن إلا بقدر الحاجة،[4] بن عبد الرؤوف يوضح أن هذا غير جائز ربما بسبب احتمال تلاعب في الكميات مما يؤدي إلى الغش ويشدد على عدم حمل اللبن في الشراز إلا بقدر الحاجة، كما أكد أيضا بن عبد الرؤوف في قوله: "ويؤمرون بتنظيف أوانيهم وغسلها وتغطيتها بين أيديهم وتعاهدهم بالذب عنها وعن تنظيف ساحتهم التي يكونون فيها ويمنعون ألا يبيعوا معه ما يخالفه كالحوت وما يقدره كاللحم والفحم"،[5] من الذين امتهنوا هذه الحرفة منهم:

[1] بن عبدون، المصدر السابق، ص27.

[2] السقطي، المصدر السابق، ص63.

[3] قسطاس عبد الستار، المرجع السابق، ص330.

[4] بن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص92.

[5] المصدر نفسه، ص92.

أحمد بن الحكم بن محمد العاملي يعرف بابن اللبان من أهل قرطبة يكنى أبا عمر، كان واسع العل،[1] أما بالنسبة لمقياس اللبن فإن سعره يكون بمعدل نصف الثمن، كما أنه لا يباع الزيت بنفس الكيل،[2] كما نظر يحي بن عمر في لبن البقر والغنم يخلطان جميعا قال: "... سألت ملكا عن لبن البقر والغنم يخلطان جميعا، وأن يضرب كل واحد منهما على حدة، وإن ضرب جميعا [قال ملك]: أرى عليه إذا باع أن يبين ذلك للمبتاع فيخبره أن ذلك لبن بقر وغنم"،[3] وهنا يحي بن عمر يشير إلى البائع حيث يجب عليه أن يبين للمشتري أن اللبن مختلط من البقر والغنم وهذا يتوافق مع أحكام السوق وهذا هو دور المحتسب، وعندما يمزج اللبن بالماء، يعتبر من الواجبات إطعامه للمحتاجين بدلا من إلقائه في الأرض.[4]

12.2 الحصارين:

يمنع على الحصارين القيام بالحلفة القصيرة في كل ما يتعلق بها، ويمنعون من طهي الحلفة، مما يؤدي إلى خداع الناس بأن الحلفة مدبوغة وإذا تم استخدامها، يتم قطعها فورا، مما يعكس أسلوب الغش، كما يطلب منهم تحسين ما يقومون بخياطته من حصائر وغيرها،[5] ومن الذين امتهنوا هذه الحرفة.

هو عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد بن محمد بن بشر بن عرسه قاضي الجماعة وهو من قرطبة يكنى أبا مطرف ويعرف بابن الحصار،[6] يمكننا القول عن الحصارين يمنعون من القيام بالحلف القصير في كل ما يتعلق به ويمنعون من طهي الحلفة مما قد يؤدي إلى خداع

[1] ابن بشكوال، المصدر السابق، ج1، ص45.

[2] بن عبدون، المصدر السابق، ص41.

[3] يحي بن عمر، المصدر السابق، ص63، بتصرف.

[4] المصدر نفسه، ص51.

[5] بن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص102.

[6] ابن بشكوال، المصدر نفسه، ص485.

الناس، ويرتبط هذا بمنع أي ممارسات قد تؤدي إلى التلاعب أو الخداع حيث يتم التأكيد على الحفاظ على الصدق والوضوح في التعاملات.

المبحث الثالث: الحسبة على التجارة

تقوم الحسبة في التجارة بدور رقابي يضمن توازن في الأسواق عبر متابعة الأسعار وجودة المنتوجات وحماية حقوق جميع الأطراف في العملية التجارية، خلال العهد الأموي ساهم هذا النظام بشكل كبير في تعزيز النشاط التجاري وتقوية الاقتصاد المحلي.

1. التجارة وازدهارها في الأندلس:

عرّف ابن خلدون التجارة على أنها هي سعي لتحقيق المكسب عن طريق تنمية المال وذلك بشراء السلع بأسعار منخفضة وبيعها بأسعار أعلى، وقد شملت هذه السلع في الماضي مثل الدقيق والزرع، الحيوانات آو الأقمشة.[1] ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى ازدهار التجارة في الأندلس.

1.1. الموقع الجغرافي:

حيث تقع جزيرة الأندلس في أقصى جنوب غرب أوروبا، حيث يحدها من الشرق البحر المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال تفصلها جبال البرانس عن بقية قارة أوروبا، حيث تشكل هذه السلسلة الجبلية حدا طبيعيا بينها وبين فرنسا، وتتناثر فيها العديد من المضائق والممرات التي تربط بين البلدين، أما من الجنوب فلا يفصل الأندلس عن قارة إفريقيا إلا مضيق جبل طارق، الذي يقع بين مدينتي طريف وسبتة.[2]

[1] ابن خلدون، المصدر السابق، ص494.

[2] محمد عطا الله سالم الخليفات، التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية (138-422هـ-755-1030م)، (رسالة ماجستير)، جامعة عمادة مؤتة الدراسات العليا، 2004م، ص ص32-33.

2.1. وفرة المنتوجات الزراعية:

تميزت الأندلس بأراضي زراعية خصبة، وكانت في إنتاجها متميزة عن الباقي، وهذا ما حفز الأندلسيين باهتمامهم بالجانب الزراعي، فأنشئوا السدود وفتحوا القنوات من أجل وصول المياه إلى الأماكن التي تعاني من نقص المياه،[1] وقيل أن الأندلس أندلسان أي تنقسم إلى منطقتين الأولى هي الأندلس الغربية، والأخرى هي الأندلس الشرقية وذلك بسبب تفاوت في هبوب الرياح، واختلاف مواقع الأمطار، وجريان الأنهار.[2]

3.1. تطور الصناعات الأندلسية وتنوعها:

وصلت الأندلس في عصر الأمويين إلى مستوى متقدم من التحضر والعمران، خاصة في فترة الخلافة، حيث شهدت تطورا كبيرا في مجالات الثقافية والعلوم والفنون، وقد أسهمت هذه النهضة في جعل الأندلس مركزا حضاريا هاما في العالم الإسلامي وأوروبا في ذلك،[3]

وقد ذكر بعض العلماء عن قرطبة أنهم قاموا بإحصاء بيوت وأحياء قرطبة في عهد ابن أبي عامر إلى مائتي ألف دار وثلاثة عشر ألف دار وسبعا وسبعين دارا.[4]

ومن خلال هذا نرى أن الكثافة السكانية والعمران لهما دور كبير على الصناعة.

تقدر مساحة الأندلس بحوالي 229.000 ميل مربع،[5] وقال القزويني عن الأندلس ناقلا عن أحمد بن عمر العدري بأن الأندلس تعتبر موقعا متوسطا بين الأرض، كما أنها تقع في قلب الأقاليم.[6]

---

[1] محمد عطا الله سالم الخليفات، المرجع السابق ، ص33.

[2] المقري، المصدر السابق، ص131.

[3] محمد عطا الله سالم الخليفات، المرجع السابق، ص34.

[4] المقري، المصدر السابق، ص541.

[5] ج.س. كولان، الأندلس، تر: إبراهيم خو رشيد وآخرون، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980م، ص61.

[6] القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، (د.ط)، دار صادر، بيروت، ص503.

الأندلس تتميز بطيب هوائها وجمال طبيعتها كما هي الحال في الشام، وهي متوازنة في اعتدالها واستواء أراضيها مثل اليمن.[1]

4.1. توفير الأمن والاستقرار:

من العوامل المهمة لتطور وتشجيع التجارة هو عامل الأمن والاستقرار، فكانت الدولة الأموية في كل عهود هذه الدولة يقوم الخليفة، والأمير بني أمية توفير الأمن والاطمئنان هذا ما جعل التجار في راحة كبيرة، فدخلوا على الأسواق وكلهم ثقة ويقين أن البلاد يسودها الأمن والاستقرار، هذا ما جعل البلاد تشهد نوعا من الازدهار والرخاء وعلى سبيل المثال الأمير عبد الرحمن الداخل حرص على توفير الأمن والاطمئنان والاستقرار والهدوء في السياسة والاقتصاد في الأندلس، قضى على الفوضى والاضطرابات وشجع على التجارة والصناعة والزراعة داخل البلاد.[2]

5.1. الأسواق التجارية:

كانت الأسواق في الأندلس لها أماكن مخصصة هذا ما جعل عملية الشراء والبيع تكون منتظمة، وتدعى هذه الأماكن تحت اسم الأسواق ومفردها السوق وهو مكان يضم فيه السلع، وسوق القوم سمي بهذا الاسم لأن التجارة تجلب إليه وتسوق المبيعات نحوه[3] والمعنى من كلمة السويقة تعني تجارة أو بيع، وهي تصغير السوق،[4] وكانت الأسواق بكثرة في الدولة الأموية بالأندلس.[5]

---

[1] البكري، المسالك والممالك، ج1، تح: أدريان فان ليوفي وأندري فيري، (د.ط)، دار الغربية للكتاب، (د.س)، ص.89.

[2] محمد عطا الله سالم الخليفات، المرجع السابق، ص36.

[3] إبن منظور، المصدر السابق، ص 168.

[4] عمر زعل محمد المزايدة، المرجع السابق، ص157.

[5] المرجع نفسه، ص157.

وكانت موجودة في كل المناطق سواء في المدن أو القرى وحتى المناطق البعيدة والمناطق المرتفعة، لتلبيه حاجة المسافرين والناس بما يحتاجونه من خبز وفواكه وغير ذلك،[1] وكانت الأسواق في الأندلس تنقسم إلى قسمين:

6.1. الأسواق المتخصصة:

كانت مرتبة وعبارة عن مدارس لأصحاب الحرف التي تقوم بتعليم الأطفال أصول وأساسيات تلك الصنعة.[2]

كانت هذه الأماكن منظمة ومنسقة بشكل يعكس اهتمامًا واضحًا بالنظام والانضباط ولم تكن مجرد ورش عشوائية أو أماكن للعمل فقط، بل كانت بمثابة مدارس حقيقية لأصحاب الحرف والمهن.

7.1. الأسواق الجامعة:

كانت هناك المدن في الأندلس لها أسواق الجامعة التي يتواجد فيها أنواع مختلفة للسلع والبضائع، وكانت هناك أسواق أسبوعية مثلا في يوم محدد، ومنها في مدينة شوذر يقوم فيها السوق الثلاثاء، أما بالنسبة للأسواق الموسمية فهي دورية تجلب التجار من مختلف المناطق: مثل سوق حصن بكيران وغيرها.[3]

8.1. الطرق الداخلية:

1.8.1 الطرق البرية:

كانت في بلاد الأندلس الكثير من الطرق البرية، وما تميزت بها هذه الطرق هو توفرها على عدة مرافق التي تسمح للتجار أو المسافر الذي يسلك هذه الطرقات، أن يتوقف بها من

[1] المقري، المصدر السابق، ص226.

[2] عمر زعل محمد المزايدة، المرجع السابق، ص157.

[3] المرجع نفسه، ص162.

أجل الراحة أو النوم وكذلك التبادل التجاري، فكان هؤلاء يجدونا في كل المدن والقرى فيها مرافق ضرورية مثل: أسواق، فنادق وحمامات.[1]

2.8.1. الطرق النهرية:

كانت الأندلس تعرف بكثرة أنهارها، وفيها الكثير من الأنهار ومن أهمها نهر الوادي الكبير[2]، وعندما نتحدث عن التجارة لا بد لنا أن نتكلم عن الأنهار ودورها في النقل التجاري مثل نهر تاجه، الذي ينقل بعض السلع وادي الحجارة وطليطلة من الفواكه والزعفران متجها نحو المناطق الساحلية[3]، ومدينة بلنسية تقع على نهر شقر الذي كان له دورا مهما لهذه المدينة، لهذا أنشئ بها مرسى للسفن التي داخل نهرها.[4]

إن التجارة كانت منذ القدم وهناك كتب الحسبة التي تتحدث عن التجارة وكيف كانت تتم وذكر بعض السلع التي كانت تباع، وهذا ما نجده عن السقطي في قوله: "... وخرج رسول الله صلعم إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال: "يا معشر التجار... إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبرّ وصدق...)".[5]

يكشف دور الحسبة في الأندلس الأموية عن رؤية مبكرة لدور الدولة في تنظيم النشاطات الاقتصادية وحمايتها، فقد شملت مهام المحتسب مراقبة القطاعات الحيوية مثل الفلاحة، حيث كان يشرف على تنظيم الري وتوزيع المياه بين المزارعين لضمان العدالة.

كما كانت الحسبة تراقب الحرف والصناعات لضمان جودة المنتجات وحماية حقوق الحرفيين والمستهلكين، في مجال التجارة كانت الحسبة بمراقبة الأسواق، وضبط الأسعار والموازين مما ساعد في تعزيز الشفافية والتوازن في المعاملات التجارية.

---

[1] إبن حوقل، صورة الأرض، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1995، ص111.

[2] المرجع نفسه، ص170.

[3] عمر زعل محمد المزايدة، المرجع نفسه، ص 170.

[4] المرجع نفسه، ص170.

[5] السقطي، المصدر السابق، ص04.

الفصل الثالث: أثر الحسبة على المنظومة الاقتصادية في الأندلس الأموية

المبحث الأول: الأثر الأخلاقي والاجتماعي

المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي

المبحث الثالث: الأثر الثقافي

شكلت الحسبة في الأندلس الأموية أحد أركان التنظيم المجتمعي، كانت الحسبة أداة تساهم في تنظيم الأسواق وضبط السلوك العام، بما يتماشى مع التعاليم الإسلامية فمزجت بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي.

وعلى الصعيد الاقتصادي أدت الحسبة دورا محوريا في مراقبة الأسعار، ومنع الغش والإشراف على جودة السلع والمعايير التجارية، مما وفر بيئة مستقرة ساعدت على نمو التجارة وازدهار المدن، أما اجتماعيا وأخلاقيا فقد مارست الحسبة رقابة على السلوك العام وحرصت على تهذيب العلاقات بين الناس مما عزز الانضباط والاحترام المتبادل أما من الناحية الثقافية نجد أن الحسبة أثرت في هذا المجال من خلال ظهور الحسبة على شكل تطبيق عملي أكثر منه مؤلفات نظرية مستقلة.

المبحث الأول: الأثر الأخلاقي والاجتماعي

كان لنظام الحسبة دور مهم في تعزيز الأخلاق العامة، حيث ساعدت على نشر قيم الصدق والأمانة ومنع الغض والمظاهر المخلة بالآداب، أما اجتماعيا فساهم في تنظيم الأسواق، ضبط الأسعار وحماية حقوق الناس، مما أدى إلى تماسك المجتمع واستقراره.

1. الأخلاقيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية:

شكل نظام الحسبة ركيزة أساسية في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك أثرت الحسبة على الأخلاق، حيث تولى المحتسبون مسؤولية كبيرة في ضبط الأخلاق المتعاملين، وهذا لضمان تطبيق الشريعة الإسلامية وهي كالأتي:

تقديم المحتسب بإذن القاضي يضمن ضبط عمله ويمنح التعدي أو التقصير، مما يؤدي إلى تعزيز العدل، وحسن تنفيذ الأحكام باعتبار الحسبة أخت القضاء في الوظيفة والغاية.[1]

[1] بن عبدون، المصدر السابق، ص20.

إن المسجد الجامع ليس مجرد مكان للصلاة، بل هو مركز إشعاع روحي واجتماعي ومؤسسة تربوية تشكل نواة المجتمع المسلم، يجب المحافظة عليه لأنه مكان لعبادة الله وبيت الله ومصدر للخير والهداية،[1] كان المسجد مكان لطهارة، كان بيت الله يقبلوا فيه الناس إلى الآخرة من خلال الأعمال الصالحة من صلاة وذكر والدعاء،[2] كما انتشرت النظافة بين الناس في المأكل والمشرب وكذلك ملابس الناس وغيرها من الأمور.[3]

بينت كتب الحسبة كذلك شروط الصلاة مثل: ضرورية اغتسال الإنسان وعلمته كيف يغتسل ومعرفة الناس لقيمة صلاة الجمعة، حيث يتم غلق الحوانيت ومنع البيع وقت صلاة الجمعة[4]، ويسود جو من الحزن والرهبة في الجنائز، ولهذا يجتنب الناس الضحك احتراما للموقف ومشاعر أهل الفقيد.[5]

ما يؤكد لنا هو ما جاء في كلام سلمي بن سليمان بن مسيفر الحسيني العوفي أن الحسبة أثرت على: "...وأمة الإسلام في الأندلس عندما اعتنقوا هذا الدين حسنت أخلاقهم وتأثروا به..."[6]

– تعزيز العلاقات الطيبة بين الجيران وانتشر الود والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع وهذا راجع إلى حفظ حقوق الجيران أي منع التعدي عليهم.[7]

---

[1] بن عبدون، المصدر السابق، ص21.

[2] المصدر نفسه، ص24.

[3] المصدر نفسه، ص121.

[4] عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص ص70–75.

[5] المصدر نفسه، ص76.

[6] سلمي بن سليمان بن مسيفر الحسيني العوفي، المرجع السابق، ص518. بتصرف.

[7] حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج1، ط14، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية– مصر، 1416هـ–1996م، ص398.

– تم منع الرجال من ارتداء الحرير والذهب، وهذا ما نجده في الشريعة حيث تعتبره كجزء من توجيه أخلاقي.[1]

– شاع بين أهل الصلاح والعلم والفضيلة بوعظهم لناس، لأن لا يؤذون لأحد بالتصدي لمقام الوعظ إلا إذا توفرت فيه الصفات التي تم ذكرها.[2]

يتضح لنا أن أهل الأندلس لم يقتصروا على إنتاج المعرفة من مصادر محلية فقط بل كانوا يعتمدون بشكل كبير على كتب أندلسية، فقد شكلت الأندلس ملتقى الحضارات حيث استورد العلماء والأدباء هناك أفكارا وعلوما من مناطق أخرى، لاسيما خارج الأندلس، حيث أدى هذا التنوع إلى إثراء الأدب الأندلسي وجعله مزيجا فريدا من الأصالة والتأثيرات الخارجية.

وعندما اعتنق أهل الأندلس الإسلام بصدق تجلت فيهم أثار هذا الدين في أخلاقهم وسلوكهم، حتى أصبحت مظاهر الاحترام والجد والاعتماد على النفس من سمات المجتمع لم يكن يستحسن في هذا المجتمع سؤال الناس أو التشكي، بل كان ينظر إلى ذلك بنفور ما دفع أفراد إلى السعي والعمل عوضا عن الاتكال، وهذا يعكس مقصدا عظيما من مقاصد الإسلام، وهو حفظ الكرامة الإنسانية، وتعزيز الاستغناء عن الناس بالكد والعمل.[3]

ويتبين أن الرقابة الأخلاقية المنظمة التي كانت تمارس في المجتمع الأندلسي لم تكن مجرد وسيلة للردع، بل أداة فعالة لإعادة تشكيل سلوك الأفراد بما ينسجم مع القيم الدينية والاجتماعية السائدة، فبفضل هذا الإشراف الصارم والمتواصل، تراجعت بعض المظاهر السلبية التي كانت تعد منكرا، مثل شرب الخمر علنا أو ارتكاب السلوكيات غير اللائقة في الأماكن العامة، وهو ما أسهم بشكل واضح في نقاء الحياة العامة، لقد ساعد ذلك على

[1] الماوردي، المصدر السابق، ص162.

[2] المصدر نفسه، ص300.

[3] سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي، المرجع السابق، ص517.

ترسيخ مناخ من الاحترام المتبادل والانضباط الأخلاقي حيث أصبح الفرد واعيا بأن سلوكه مرصود، ليس فقط من قبل السلطة، بل أيضا من ضمير جمعي يسعي إلى الصلاح، ويمكن القول إن هذه الرقابة ساعدت في بناء مجتمع متماسك، قوامه الفضيلة والاحترام، ومحصن حد كبير من الانحرافات التي تهدد استقراره الداخلي.[1]

المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي

ازدهر الاقتصاد في الأندلس خلال العهد الأموي نتيجة تطوير الزراعة وتحسين أنظمة الري إلى جانب نشاط التجارة وتنظيم الموارد مما ساهم في استقرار الدولة وازدهارها الحضاري

1. مراقبة الأسواق:

كان النشاط الاقتصادي في الأندلس متنوعا، حيث لعبت الحسبة دورا هاما في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال مراقبة الأسواق وضمان ممارسات تجارية عادلة ولقد كان اهتمام المسلمون منذ القديم بالأسواق، وأعطوها أهمية كبرى نظرا لدورها المميز في الحياة العامة وتأثيرها المباشر على الحركة الاقتصادية، ويتضح ذلك جليا من خلال التنظيمات الكثيرة والقوانين المنظمة لنشاطات أرباب السوق.[2]

أدى التنظيم الرقابي للأسواق في الأندلس خلال العهد الأموي إلى تعزيز الثقة في المعاملات التجارية، مما أسهم في استقرار الأسواق وازدهار النشاط الاقتصادي، فقد تم ضبط حركة التجارة والصناعة والزراعة، مما ساعد على حماية المستهلكين ومنع الغش والاحتكار، وهذا التنظيم مستمد من الشريعة الإسلامية، كان له دور كبير في دعم ازدهار الاقتصاد الأندلسي.[3]

---

[1] سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي، المرجع السابق، ص518.

[2] شنينة حسين، المرجع السابق، ص190.

[3] المرجع نفسه ص190.

تطبيق قواعد النظافة حيث ساهم هذا التنظيم الرقابي في تحسين بيئة الأسواق، مما عزز ثقة المستهلكين في وجود السلع المتداولة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة النشاط التجاري حيث أصبح التجار أكثر إقبال على الأسواق، حيث لا يوجد كتاب من كتب الحسبة إلا ويبرز هذا المبدأ بقوة، حيث يركز على تطبيق نظريات وتطبيقات الحسبة لضمان بيئة تجارية صحية ومحترفة وهذا الدور يؤثر كذلك تأثيرا ايجابيا على الاقتصاد.[1]

كما جاء في كتاب السقطي قال: "وقد كنت أيام نظري في الحسبة قد بايت [جماعة] من الشهود والأمناء في رحى العمل قيمة الدقيق"[2]، وكان الحرص على تطبيق ضوابط الشريعة الإسلامية في جميع المفاوضات والعقود المالية، بما يشمل تجنب التعامل أو البيع بما حرمه الدين.[3]

2. مراقبة الجودة:

كان الاهتمام بضمان مستوى عال من الجودة والدقة في جميع مراحل إعداد وتقديم الطعام، مع التركيز على سلامة الغذاء ونظافة المكان وذلك لتوفير تجربة صحية ومرضية للعملاء، وتعزيز سمعة المطعم[4]، فبدأ الناس يلتزمون بالوقوف على طرق الغش والتدليس في الأسواق حيث أن هذا الدور يؤثر تأثيرا إيجابيا على النظام الاقتصادي، بتعزيز الثقة في المعاملات التجارية، قال السقطي: "ويقدم من ثقات أهل السوق ووجود أرباب الصنائع من تعرف تفته وينفع المسلمين نصحه ومعرفته يستظهر بهم على سائرهم".[5]

[1] شنينة حسين، المرجع السابق، ص190.

[2] السقطي، المصدر السابق، ص23.

[3] شنينة حسين، المرجع السابق، ص193.

[4] المرجع نفسه، ص193.

[5] الشقطي، المصدر السابق، ص23.

احترام التجار للمكاييل والموازين والأرطال والأواني ومراقبتهم ومنعهم من التطفيف،[1] يقول المقري: "والعادة فيه أن يمشي بنفسه في الأسواق وأعوانه معه وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان"،[2] فكان لكل جماعة من الحرفين والصناع رئيسهم فكان هذا التنظيم يشبه النقابات العامة،[3] مثل أمين الخرازين وأمين الطباخين.[4]

3. مراقبة الأسعار:

يراقب سلوك البيع والشراء وضبط الموازين والمعايير فهذا يساهم استقامة المعاملات التجارية، ويؤدي إلى اعتدال الأسعار وجودة السلع وهذا يعكس أثرا ايجابيا على الاقتصاد من حيث تعزيز الثقة بين المتعاملين وضمان العدالة في السوق مما يخلق بيئة تجارية مستقرة ومحفزة للنمو الاقتصادي، كما قال السقطي: "أحق الموازين من كان ثقبه في قصبته وكان الثقب موسع الجهتين، مشرك الوسط يعمه المسمار وأخسرها للحق ما كان ثقبه في اللسان أو كان في القصبة غير مشرك الوسط أو كان مسماره رقيقا بالإضافة إلى ثقبته أبقاعه".[5]

تنظيم الأسواق بشكل فعال عبر وجود مسؤول مباشر يشرف على تنفيذ الضوابط الشرعية والاقتصادية، مما يساهم في استقرار الأسعار وتحقيق العدالة الاقتصادية.[6]

فلما وجد الأمن في البلاد، وتلاشت الاضطرابات، طمأن الناس وبدأ يتجهون نحو الإنتاج، وأخذ الإنتاج يتضاعف بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة، التي ساعات على

---

[1] شنينة حسين، المرجع السابق، ص201.

[2] المقري التلمساني، المصدر السابق، ص218.

[3] صيدون نادية وغصبان سهيلة، الحسبة في الأندلس في عهد الخلافة الأموية من خلال المصادر الأندلسية (316-422هـ/928-1031م)، (مذكرة ماستر)، جامعة بوضياف، المسيلة، 1441-1442هـ/2020-2021م، ص22.

[4] المرجع نفسه، ص23.

[5] السقطي، المصدر السابق، ص14.

[6] شنينة حسين، المرجع السابق، ص203.

مضاعفة الإنتاج من جهة وزيادة الدخل الفردي من جهة أخرى، هذا النمو الاقتصادي أدى إلى تحقيق رفاهية الاقتصاد و ازدهاره في الأسواق، مما جعلها أكثر نشاطا وحيوية فلم يكن أيسر من أهل الأندلس، مالا ولا أتجر منهم في الصناعات وأصناف التجارات تصريفا وادخارا ويعد ذلك من أينع ثمار الاحتساب في مجال الأسواق.[1]

تعزيز النزاهة والشفافية في المعاملات المالية، مما يؤدي إلى انتشار العدل والاستقرار في الأسواق وهذا يساهم في ازدهار النشاط التجاري ويجلب البركة والفضل في حركة المال من خلال التزام الأفراد بالصدق والأمانة ما يعزز الثقة المتبادلة ويشجع على الاستثمار والتعامل الآمن.[2]

استفادت الدولة الأموية من النمو الزراعي من خلال زيادة الإنتاج، حيث أنهم طبقوا أساليب زراعية متقدمة استخدموا تقنيات علمية في الزراعة، مثل: تحديد مواعيد زراعة المحاصيل المختلفة ووضعوا تقويما خاصا لتنظيم هذه المواعيد يعرف بالتقويم القرطبي، وهذا التقويم ساعد في تحسين إنتاجية المحاصيل وتحقيق استقرار زراعي في المنطقة.[3]

فقال حسن يوسف دويدار عن الصناعة: "أما عن الصناعة بالأندلس فقد كان المسلمين أيضا أثر كبير في نهضتها وترقيتها، وقد عرفت عدة صناعات منها صناعة النسيج وصناعة الألبسة وكذلك الحرف المختلفة"،[4] وساعدت على ذلك عدة عوامل منها:

- أظهر المسلمون قدرا كبيرا من التسامح والتقدير لأصحاب الحرف والصناعات، مما يعكس احترامهم لهذه الفئات ودورهم في تنمية المجتمع.

---

[1] سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي، المرجع السابق، ص514.

[2] المرجع نفسه، ص515.

[3] حسين يوسف دويدار، المجتمع الأندلسي في العصر الأموي (138-422هـ/755-1030م)، ط1، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1414هـ-1994م، ص344.

[4] المرجع نفسه، ص347.

- حرص المسلمون على دعم الصناعات وتطوير الابتكار فيها، بما يلبي احتياجات البلاد ويساهم في تحقيق الاكتفاء وتنمية الاقتصاد.[1]

المبحث الثالث: الأثر الثقافي

في الأندلس الأموية، مثل الاهتمام بالحسبة مظهرا من مظاهر التقدم الثقافي حيث وضعت قواعد لتنظيم الأسواق وضبط السلوك، مما يعكس رقي المجتمع وحرصه على النظام والعدالة، ومن خلال هذا سنسلط الضوء على أبرز المؤلفات الحسبة:

1. المؤلفات:

- النظر والأحكام في جميع أحوال السوق.

المؤلف: هو أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكناني الأندلسي، ولد سنة (313هـ/828م)، بجيان عاش في قرطبة، أخذ العلم من عند عبد الملك بن حبيب وذهب إلى بلاد المشرق وأخذ العلم من علمائها.

النظر والأحكام في جميع أحوال السوق:

هذا الكتاب الذي دونه الفقيه أحمد القصيري القيرواني (ت 321هـ)، وهو أحد ابرز تلاميذ الإمام أبي زكريا يحيى بن عمر الكناني، يُعد من المصنفات الفقهية ذات الطابع العملي، يتناول المؤلف مجموعة من المسائل المرتبطة بأحوال السوق.[2]

- رسالة بن عبدون في الحسبة:

المؤلف: هو محمد بن أحمد بن عبدون التيجيبي صاحب الرسالة الأولى في كتاب ثلاث رسائل أندلسية صاحب الرسالة الأولى في كتاب في آداب الحسبة والمحسب.[3]

---

[1] حسين يوسف دويدار، المرجع السابق، ص347.

[2] بوبكر عبد الصمد وغرابي حسيبة، دور الحسبة في التصدي لمذكرات الأسواق والأماكن العامة خلال عصر الإمارة والخلافة بالأندلس، 138هـ/422م، (مذكرة ماستر) التاريخ الوسيط، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2023-2024، ص47.

[3] بن عبدون، المصدر السابق، ص3.

الرسالة: حقق هذه الرسالة ليفي بروفنسال من المطبوعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، وتقع في 61 صفحة تتكون من أمرين وهما:

– الأول في القضاء أما الثاني في الحسبة،[1] تعتبر هذه الرسالة من الرسائل التي تحتوي على عدة مجالات.[2]

– رسالة عبد الرؤوف في آداب الحسبة والمحتسب:

المؤلف: هو أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف صاحب الرسالة الثانية.[3]

الرسالة: نجد في هذه الرسالة النظر في العبادات مثل النظر في الصلاة، صلاة الجماعة الصيام والزكاة وهذا ما يدل على ضرورية الحسبة في العبادة، وكذلك نجدوه يتحدث في مجالات أخرى مثل السوق.[4]

– رسالة الجرسيفي في الحسبة:

المؤلف: هو عمر بن عثمان بن العباس الجرسيفي، صاحب الرسالة الثالثة.[5]

وهو فقيه مالكي،[6] ويعرض لنا "... تطور الحسبة والخلل الذي أصابه، بحيث أصبح عرضة للمنتفعين وللكسب والتكسيب من ورائه، وانتشار الرشاوى وغيرها..."[7]

---

[1] بوبكر عبد الصمد وغرابي حسيبة، المرجع السابق، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص49.

[3] بن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص69.

[4] بوبكر عبد الصمد وغرابي حسيبة، المرجع السابق، ص50.

[5] الجرسيفي، المصدر السابق، ص118.

[6] بوبكر عبد الصمد وغرابي حسيبة، المرجع السابق، ص50.

[7] نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتفاصيل، تق: منى أبو الفضل، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1415هـ –1994م، ص213.

2. اعتماد المؤلفين على واقع الحسبة:

لم تكن كتب الحسبة في الأندلس مجرد نصوص نظرية أو قوانين عامة وضعت بشكل عشوائي بل كانت انعكاسا حقيقيا لما كان يجري في الحياة اليومية داخل الأسواق والفضاءات العامة، المؤلفون مثل بن عبدون كانوا يحتكون بالواقع، يلاحظون ما يحدث من تجاوزات ومظاهر سلبية، ثم يعملون على تدوين ما يرونه من أجل إصلاحه وتنظيمه، لقد كانت الأسواق آنذاك تعاني من مشاكل متعددة، مثل الغش في الميزان والكيل، بيع البضائع الفاسدة، التلاعب في الأسعار، بالإضافة إلى سوء المعاملة بين البائعين والزبائن، هذه التصرفات لم تمر مرور الكرام، بل دفعت أصحاب كتب الحسبة إلى وضع قواعد دقيقة للحد منها، وتحديد مسؤوليات المحتسب في مراقبتها والتدخل لمنعها.

وعلى سبيل المثال: بن عبدون في كتاب ثلاث رسائل في آداب الحسبة والمحتسب في أحد أقواله يتضح مدى دقته في مراقبة تفاصيل صناعة الخبز وجودته، فقد شدد على ضرورية بيع الخبز بميزان مضغوط، لتفادي الغش في الوزن، وأكد على أهمية مراقبة جودة العجين ودرجة نضج الخبز عند الطبخ، كما نبه إلى حيلة كان يلجأ إليها بعض الخبازين حيث كانوا يضعون طبقة خارجية من عجين جيد المظهر فوق خبز مصنوع من دقيق رديء، في محاولة لخداع المشتري بمظهر جذاب، بينما الجودة الحقيقية تكون ضعيفة ومن جهة أخرى دعا إلى تجنب استعمال الخبز القديم أو بقاياه في صناعة أرغفة جديدة كبيرة، بل يجب طبخ تلك البقايا لوحدها كل قطعة على حدة، حتى يكون المستهلك على دراية بما يشتريه، دون خلط أو تمويه.[1]

– يتبين من خلال هذا أن المؤلف أنه لم يضع قواعده وإرشاداته وتوجيهاته نظريا، أو بطريقة مجردة بل قام بتدوينها انطلاقا من ملاحظاته الدقيقة للتجاوزات التي كانت تقع فعليا في

[1] بن عبدون، المصدر السابق، ص43.

الواقع المعاش، سواء تعلق الأمر بالغش في المعاملات، أو التلاعب بالأسعار، أو سوء جودة السلع، لقد رصد بسلوك، الممارسين اليوميين من خبازين وبائعين وحرفين، وحرفيين، ما كان يشكل خللا في النظام التجاري والاجتماعي، فسعى من خلال رسالته إلى تصحيح هذه الانحرافات وتقديم إطار عملي يهدف إلى تنظيم الحياة الاقتصادية بما يضمن العدل والنزاهة وحماية المشتري.

3. التطبيق العملي للمحتسب:

بالنسبة لبن عبد الرؤوف لم يكن مفكر يكتب أفكاره في الكتب بعيدا عن الواقع، بل كان يعي تماما ما كان يحدث في مجتمعه، عاش وسط الناس ورأى بنفسه كيف بدأ التصوف يتحول من طريق تزكية النفس إلى مجرد ممارسات سطحية، وكيف أن الكثيرون أصبحوا يتبعون الشيوخ لمجرد مكانتهم الاجتماعية أو شهرتهم، دون النظر إلى علمهم الحقيقي.

وعندما نتحدث عن بن عبد الرؤوف عن البيوع والصناعات في مؤلفاته، كان مدركا لواقع المعاملات التجارية في عصره وما يعانيه الناس من تعقيد في تنظيم هذه المعاملات بالشكل الصحيح، ففي رأيه، كانت الحسبة تتطلب الكثير من التفصيل في شرح القوانين التي تخص البيوع، لكنها في نفس الوقت كانت تشهد صعوبة في التطبيق بسبب كثرة التفاصيل وتعقيدها، لهذا السبب قرر بن عبد الرؤوف أن يختصر النقاط الأكثر أهمية ليتمكن الناس من فهمها بسهولة ويعتمدوا على المبادئ الأساسية في معاملاتهم التجارية[1].

وأوضح أن البيوع تتعلق بثلاثة جوانب رئيسية: الثمن والمثمون (أي السلع التي يتم بيعها) ووسيلة البيع التي تشمل المكيل والموزون، بداية تناول الثمن الذي هو أساس أي بيع وأوضح أن الأصل في تحديد الأثمان كان يعتمد بشكل أساسي على الذهب والفضة

[1] بن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص84.

باعتبارهما المقاييس الأولى في المعاملات التجارية، هذا التحديد لا يعد وأن يكون من ممارسات أهل الصرف الذين كانوا يتعاملون بكميات ثابتة من هذه المعادن الثمينة، وأشار بن عبد الرؤوف إلى تحديد الثمن بشكل دقيق هو حجز الزوايا في عملية البيع، وأنه لا يمكن لأي معاملة أن تتم بشكل عادل إذا لم يكن هناك معيار واضح يقاس به الثمن، وهذا السبب في تركيزه على الذهب والفضة، اللذين كانا يعدان أداة التبادل الرئيسية في الأسواق في زمانه، كما نبه إلى أهمية الرقابة على المواد المباعة سواء كانت مكيلة أو موزونة، باعتبار أن الغش في هذه المواد يمكن أن يؤدي إلى اختلال في عدالة المعاملات التجارية.[1]

تناول بن عبد الرؤوف هذه النقاط واستخلصنا أنه يمكننا النظر إلى المعاملات التجارية على أنها جزء أساسي من الحياة اليومية التي يتأثر بها الناس بشكل مباشر، فقد كانت الأسواق في عصره مليئة بالانتهاكات مثل الغش في الوزن أو التلاعب في الأسعار ولذلك لم يكن بن عبد الرؤوف مجرد مؤلف يكتب نظريات عامة، بل كان يهدف من خلال مؤلفاته إلى تنظيم هذا الفضاء المزدحم بالانتهاكات وتجاوزات.

أما الجرسيفي هو كذلك تأثر بعمق بالواقع الثقافي الذي كان يحيط به، و خاصة في ضل التحولات التي كانت تشهدها المجتمعات الإسلامية في فترة من الزمن فقد شهد الجرسيفي بان هناك انحرافات في فهم القيم والمفاهيم الدينية التي كانت تشكل أساس حياة المجتمع، وأصبح الكثير من الأفراد ينفصلون عن المبادئ التي كانت تنظم حياتهم اليومية هذا التراجع لم يكن مجرد ظاهرة اجتماعية، بل كان له أثر ثقافي عميق في شكل الوعي الجمعي للمجتمع، ووسط هذه الفوضى الثقافية كان الجرسيفي يلاحظ كيف أن المفاهيم الدينية والأخلاقية بدأت تتعرض لتفسيرات مغلوطة وتطبيقات سطحية بعيدا عن جوهرها الأصيل، من المواضيع التي كتب عنها على سبيل المثال:

[1] بن عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص84.

ينبغي على والي الحسبة أن يكون شديد الحرص على نقاء ما يعرض للناس من طعام وشراب، وأن يسهر على طهارتهما لان في ذلك صونا للصحة الأفراد وحماية المقاصد الشرعية التي تدعو إلى النظافة في كل مناحي الحياة، ويزداد هذا الحرص أهمية في الأماكن العامة التي يكثر فيها الناس،[1] كالمساجد وساحاتها والطرقات المرتبطة بالأنهار أو مجاري المياه التي يستخدمها الناس في طهارتهم، سواء كانت عادات أو عبادات كما يتعين عليه أن يراقب نظافة هذه المواضع، يمنع كل ما يمكن أن يخل بطهارتها أو يشوه صورتها، لما لها من قدسية ومكانة في نفوس الناس، إضافة إلى ذلك فإن من واجب المحتسب أن يأمر بستر العورات خاصة في المواضع التي يمكن فيها ذلك، مثل الحمامات وغيرها من الأماكن التي قد يهمل فيها الناس هذا الأمر فستر العورة ليس فقط واجباً دينياً، بل هو جزء من المحافظة على كرامة الإنسان واحترامه لذاته ولغيره، حيث يدعو الجرسيفي هنا لا يقتصر على رقابة ظاهرية، بل يتجاوزها إلى تثبيت قيم ثقافية عميقة تتعلق بالنظافة والحياء الانضباط السلوكي في الفضاء العام، فهذه التوجيهات وان بدت عملية أو تنظيمية، تحمل في جوهرها أثرا ثقافيا واضحا.[2]

لم تقتصر استفادة المحتسب من كتب الحسبة، مثل: كتب ثلاث رسائل في أدب الحسبة والمحتسب، على الجانب الإداري أو التنظيمي فقط، بل تجاوزت إلى بعد ثقافي عميق، فقد ساهمت هذه المؤلفات الحسبة في ترسيخ ثقافة دينية وأخلاقية داخل المجتمع حيث لم يكن المحتسب مجرد موظف يراقب الأسواق، بل كان حاملا لقيم الشريعة، ومعبرا عن تصور حضاري يمجد العدل والنزاهة والمسؤولية الجماعية، هذه الكتب بثت في الوعي العام أهمية احترام النظام. و رفض الغش، وأداء الواجبات والإجتماعية وبذلك تحولت الحسبة إلى أداة تثقيفية ساهمت في تشكيل ضمير جمعي يربط بين السلوك الفردي والمصلحة

[1] الجرسفي، المصدر السابق، ص121.

[2] المرجع نفسه، ص121.

العامة، وهو ما كان له أثر واضح في استقرار الحياة اليومية، وتماسك النسيج الاجتماعي في الأندلس خلال العصر الأموي ورغم أن بعض المؤلفات لم تصنف في الأندلس ولم يخطها العلماء الأندلسيون، إلى أن أهل الأندلس استفادوا منها كثيرا، واستعانوا بها في بناء نظمهم وممارساتهم، مثل كتاب الرتبة في طلب الحسبة للإمام الماوردي، الذي كان له أثر واضح في الفكر الإداري والرقابي بالأندلس.

كما جاء في كتاب الماوردي الذي تلقيناه سابقا حيث قال إذا أظهر شخص الخمر علنا، فإن كان مسلما وجب إتلافها وسكبها، أما إن كان من أهل الذمة، فإنه يعاقب على إظهاره لها في العلن دون ان تراق، لأنه يعد استفزاز للمجتمع الإسلامي وتعديا على النظام العام، حتى وان كان يباح لهم شربها في بيوتهم الخاصة لان أهل الذمة غير مسلمين.[1]

أما من تناول مسكرا، وكان مكلفا ومستوفيا لشروط المسؤولية الشرعية، أي انه بالغ، عاقل ومسلم وقد شربه بإرادته دون إكراه، فإن الحد الشرعي يقام عليه، فإذا كان حرا غير مملوك فان العقوبة المقررة في هذه الحالة هي الجلد أربعين جلدة، وهي العقوبة التي تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويمكن الإمام أن يزيدها إلى ثمانين جلدة إذا رأى في ذلك مصلحة.[2]

كخلاصة يمكننا القول كان لنظام الحسبة في الأندلس الأموية أثر بالغ في دعم المنظومة الاقتصادية من خلال أبعاده الأخلاقية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، فعلى المستوى الأخلاقي عززت الحسبة قيم الصدق والأمانة ومنعت الغش والاحتكار مما رسخ الثقة بين التجار والمستهلكين، وعلى المستوى الاجتماعي، فقد أسهمت في ضبط السلوك العام داخل الأسواق والمجتمع ووفرت حماية الحقوق، لاسيما لذوي الدخل المحدود، ما ساعد في تقليل النزاعات وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

[1] الماوردي، المصدر السابق، ص101.

[2] المصدر نفسه، ص103.

على المستوى الاقتصادي، ساهمت الحسبة في تنظيم الأسعار ومراقبة جودة السلع ومنع الاحتكار، مما أدى إلى توازن السوق وتحفيز المنافسة الشريفة، كما كان لهذا النظام أثر ثقافي بارز إذ نشر الوعي بين الناس بحقوقهم وواجباتهم وربط بين الشريعة والممارسة اليومية مما جعل الاقتصاد الأندلسي أكثر تماسكا وعدالة.

خاتمة

من خلال هذا البحث الذي استعرضنا فيه الحياة الاقتصادية في الأندلس في العهد الأموي من خلال كتب الحسبة توصلنا إلى النتائج التالية:

نستنتج أن الاقتصاد في الأندلس خلال فترة الدولة الأموية لم يكن إلا نتاج جهد متواصل، بل كان نتاج رؤية سياسية وتنظيمية متكاملة ساهمت الحسبة في تجسيدها ميدانياً، يتبين لنا أن الحسبة لم تكن مجرد جهاز رقابى بسيط بل كانت أداة من أدوات الدولة لبناء توازن دقيق بين حاجات المجتمع ومتطلبات السلطة، لقد استطاعت الدولة الأموية في الأندلس أن توظف الحسبة في خدمة مشروعها الحضاري، من خلال تنظيم الأسواق وحماية المعايير الأخلاقية، مثل محاربة الغش وكذلك من أجل ضمان العدالة الاقتصادية من خلال عملية البيع والشراء.

توصلنا في بحثنا هذا على نتائج حول مدى التطور الذي بلغه الاقتصاد في الأندلس خلال الحكم الأموي حيث شهدت البلاد ازدهارا ملحوظا في مجالات: الفلاحة الحرف والتجارة، وقد ساهم تنوع الموارد الطبيعية وحسن استغلالها، إلى جانب التنظيم الإداري الفعال في خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومزدهرة، كما كان لوعي الفقهاء ومساهمتهم في ضبط التعاملات دور في إرساء الثقة داخل السوق، ورغم تعدد التحديات فقد مثلت أدوات الرقابة، منها الحسبة إحدى الوسائل التي ساعدت على تحقيق التوازن بين الجانب الديني والمصلحي، مما جعل من اقتصاد الأندلس نموذجا متقدما في عصره.

شكلت الحسبة امتدادا عمليا لما دعا إليه القرآن الكريم في مواضع عدة، تأكيدا على قيمة الأمر بالمعروف والنهي المنكر كأساس لإصلاح المجتمع، مصداقا لقوله تعالى ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [آل عمران: 104]

إن مسار الحسبة في الأندلس كان جزءا أصيلا من البنية التنظيمية للدولة الأموية، وهكذا أصبح المحتسب العنصر الفعال في توجيه الحياة الاقتصادية وضبط المعاملات داخل الأسواق من خلال مراقبة الأسعار ومنع الغش وغير ذلك.

شكل الاقتصاد في الأندلس مجالا حيويا، تطلب تنظيما دقيقا، حيث ساهمت الحسبة بدور فعال في ضبط هذا القطاع، من خلال ترسيخ القيم الأخلاقية وتنظيم المعاملات، وتعزيز الوعي عبر مؤلفاتها، ما يعكس نضجاً فكريا وإداريا ملحوظا وهذا ما يدل على وعي الدولة بأهمية الإدارة الاقتصادية وربطها بالأبعاد الأخلاقية والمعرفية.

يمكننا القول؛ أن بعض كتب الحسبة التي استعين بها في الأندلس لم تكن أندلسية الأصل، إلا أن أهل الأندلس اعتمدوا عليها، رغم أن بعض الكتب المستعملة في هذا العمل تجاوزت الإطار الزماني المحدد للبحث، إلا أنها قدمت دعما معرفيا مهما وأسهمت في تعزيز الفهم النظري والإحاطة الشاملة بالموضوع.

ونستنتج كذلك أن الحسبة خلفت أثرا ممتدا ومتعدد الأبعاد، فمن جهة عززت القيم الأخلاقية والانضباط الاجتماعي مثل: لم يكن شرب الخمر منتشرا وهذا يعتبر أثراً من آثار الحسبة، ومن جهة أخرى ساهمة الحسبة في تطوير الجانب الاقتصادي قوامه النزاهة والشفافية والمراقبة الفاعلة، كما لا ننسى الأثر الثقافي الذي خلفته الحسبة حيث أعطت لنا تراثا علميا ثريا برز في مؤلفات الحسبة.

أخيرا نقول لا يمكننا الحديث عن الحياة الاقتصادية في الأندلس بمعزل عن الحسبة كما لا يمكن فهم الحسبة بعيدا عن سياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي، فقد شكلت هذه المؤسسة مظهرا من مظاهر نضج الدولة الإسلامية في الأندلس.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. الاشبيلي أبي الخير، عمدة الطيب في معرفة النباتات، تح: محمد العربي الخطابى، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، (د.م.ن)، 1995.
2. الاشبيلي بن العوام أبي زكريا يحيى بن محمد بن أحمد، الفلاحة الأندلسية، تح: أنور أبو سويلم وآخرون، ج1، منشورات مجمع اللغة العربية، الأردن، 1433هـ/2012م.
3. الاشبيلي بن حجاج أحمد بن محمد، المقنع في الفلاحة. تح: صلاح حرار وجاسر أبو صفية، مجمع اللغة العربية، الأردني، 1402هـ/1987م
4. ابن بسام المحتسب، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: حسام الدين السامرائي جامعة بغداد، مطبعة المعارف، عارف، بغداد 1968م.
5. ابن بشكوال، الصلة، تح: إبراهيم الابياري، ج2، ط1، دار الكتاب المصري القاهرة 1989-1410هـ.
6. ابن بصال، كتاب الفلاحة أثر خوسي مارية مياس بيكروس ومحمد عزيمات مجمد مولاي الحسن، تطوان، 1955م.
7. التجيبي الفرضي أحمد بن الحاج، نوازل ابن الحاج التجيسي، تح: أحمد الشعيب اليوسفي، ج 1، ط1، الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان.
8. الجرسيفي عمر بن عثمان، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب.
9. ابن جماعة بدر الدين، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط1، (د.د.ن)، (د.م.ن)، 1405هـ/1985م.
10. الحكمي حافظ بن أحمد بن علي، رسالة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تح: علي بن قاسم سليمان الفيفي، ط1، مكتبة دار الاستقامة، 1416هـ/ 1995م.
11. الحموي البغدادي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الرومي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (د.س).
12. الحميدي أبي عبد الله محمد بن أبي حصر فتوح بن عبد الله، جدوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، (د.ط)، الدار المصرية التأليف والترجمة، 1966م.

13. الحنبلي الفراء أبي بعلى محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، تح: محمد حامد الفقي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت1421هـ/2000م.
14. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب 1425هـ/2004م.
15. ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون ديوان المتبدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مر: سهيل زكار، ج1، (د.ط)، دار الفكر بيروت، 1421هـ/2001.
16. الخنشي القروي، قضاة قرضة، مج6، ط2، تح: إبراهيم الابياري، دار الكتاب البناني بيروت 1410هـ-1989م.
17. الخنشي محمد بن حارث، أخبار الفقهاء والمحدثين، تح: ماريا لويس ولويس موليت، المجلس للأبحاث العلمية مدريد، 1991.
18. ابن دلائي، نصوص عن الأندلس، تح: عبد العزيز الاصواني، (د.ط)، منشورات المعهد الدارسات الإسلامية مدريد، (د.س).
19. الزهري أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، كتاب الجعرافية، تح: محمد حاج صادق مكتبة الثقافة الدينية، (د.م.ن)، (د.س).
20. ابن سعيد علي بن موسي، المغرب في حالى من المغرب، تح، علي شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، 1964.
21. السقطي أبي عبد الله محمد بن أبي محمد، في آداب الحسبة تح: ليفي بروقسال، منشورات محمد الدراسات المغربية، المتقدمة في باريس.
22. ابن سهل بن عبد الله الأسدي أبو الأصبع عيسى، الإعلام بالنوازل الأحكام الكبرى ، تح: نورة محمد عبد العزيز، ج 1، ط1، (د.د.ن)، (د.م.ن)، 1415هـ/1995.
23. بن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب.
24. ابن عبدون محمد بن أحمد التجيبي، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تح: لفي بروفنسال، (د.ط)، مطبوعة المعهد العالمي الفرنسي للآثار، القاهرة، (د.س).
25. الغزالي أبو حامد، أحياء علوم الدين، تح: محمد تامر، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، (د.س).

26. الفرضي حافظ أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف المعروف بابن، تاريخ لعلماء والرواد العلم بالأندلس.
27. القرشي محمد بن احمد، المعالم القرية في أحكام الحسبة، تح: محمد بن محمود شعبان وحمد بن أحمد علي الطبعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م.
28. الكناني عبد الله ابن سلمون، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين من العقود والأحكام، تع: محمد بن عبد الرحمن الشاغول، دار الأفاق العربية، القاهرة، (د.س.ن).
29. الماوردي، الرتبة في طلب الحسبة، تح: احمد جابر البدران، علي جمعة، ط 1، دار الرسالة، القاهرة، 1423ه/2002م.
30. المقري التلمساني أحمد بن محمد، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب تح، إحسان غياس، مج1، (د.ط)، دار صادر، بيروت، 1408ه/1998م.
31. ابن منظور، لسان العرب، مج: 01، ط1، دار صادر، بيروت، د.س.
32. مؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس، تح: لويس مولين، ج1، (د.ط)، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية المعهد ميغيل أسين، مدريد، 1983.
33. الونشريسي، النوازل الجامعية، ونوازل الجامع، تح: شريف المرسى، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة 2011/1432.
34. يحيى بن عمربن عثمان، أحكام السوق، تح: حسن حسني عبد الوهاب، مر: فرحات العشروي، الشركة التونسية لتوزيع، (د.ط) ، (د.م.ن)، (د.س).

ثانيا: المراجع:

1. أبو مصطفى كمال السيد، دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة. مركز الإسكندرية للكتاب، (د.ط)، 1996.
2. البرهاني ياسر، شرح فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. مج01، دار الخلفاء الراشدين، دار الفتح الإسلامي، (د.س).
3. البكر خالد بن عبد الكريم بن حمود، النشاط الاقتصادي في الأندلس عصر الإمارة (138-316ه/755-928م) مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة الرياضة، 1414ه.
4. الحسن براهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج1، ط14، دار أليل بيروت، مكتبة النهضة المصرية – مصر، 1416ه-1996م.

5. خلف سالم بن عبد الله ، نظم حكم الأمويين ورسومهم من الأندلس، دار المملكة العربية السعودية، جامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424هـ/2003م.
6. دويدار حسن يوسف، المجتمع الأندلسي في العصر الأموي (138-422هـ/755-1030) كلية اللغة العربية، ط1، جامعة الأزهر. 1414هـ-1994م.
7. السامرائي خليل إبراهيم وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتعددة، بيروت، 2000.
8. سامية مصطفى مسعد العلاقات بين المغرب والأندلس في عصر الخلافة الأموية 300-399هـ/912-1008م، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
9. السلوم عبد الله بن فهد، الاحتساب مسؤولية وحساب، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر الرياض، 1431هـ.
10. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ط2، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار الشؤون الإسلامية، قطر، 1434هـ-2013م.
11. عارف نصر محمد، في مصادر التراث السياسي الإسلامي دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، تق: منى أبو الفضل، ط1، 1415هـ/1994م، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1415هـ/1994م.
12. العامري محمد بشير حسن راضي، فصول في إبداعات الطب والصيدلة في الأندلس، (د.ط)، دار الكتب العلمية.
13. عوض عبد الفتاح، إشراقات أندلسية صفحات من تاريخ الحضارة الإسلامية في الأندلس، ط1، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2007م.
14. الفاسي عبد الرحمن، قطه السوق في النظر والتطبيق والتدوين، ط1، الدار البيضاء المغرب، 1404هـ/1984م.
15. فريد عبد الخالق، الحسبة في الإسلام على ذوى الجاه والسلطان، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2011.
16. القرني حسن، المجتمع الريفي في الأندلس في عصر بني أمية (138-422هـ/755 1031م) المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، 2012م.

17. الكاني حليم خليف، مختصر تاريخ الدولة الأموية بالأندلس، ط1، المكتبة الوطنية الأردنية، 2018.

18. الكردي علي محمد، غابر الأندلس وحاضرها، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

19. الكيبسي حمدان، أصالة نظام الحسبة العربية الإسلامية وزارة الثقافة والإعلام، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989.

20. لقبال موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

21. مبارك عبد الله، أحكام الحسبة من الإسلام، مؤسسة الملاحم، قسم التفريغ والنشر، اليمن، 2015.

22. محمد بن حسن شرحبيلي، يحي بن يحي الليثي وروايته للموطأ، (د.ط)، جامعة القرويين، منشورات كلية الشريعة أكادير، 1416هـ/1995م.

23. محمد يسري إبراهيم، الاحتساب على الغلو المعاصر تأصيلا وتنزيلا، (د.ط)، دار المحسن الدوحة، 1436هـ-2007م.

24. محمود محمد علي، عبد الرحمن الداخل ... الأمير الذي أحيا دولة بني أمية في الأندلس، د.و.ن، أسيوط، (د.س).

25. النابلسي عبد الغني علم الملاحة في الفلاحة، تج: يحيى مراد، (د.ط)، (د.م.ن)، (د.س).

26. النعنعي عبد المجيد، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس التاريخ السياسي، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

أ) أطاريح الدكتوراه:

1. أبو المعاطي محمد العباسي بحي، الملكيات الزراعية وأثارها في المغرب والأندلس (238-488هـ/852-1095م) دراسة تاريخية مقارنة، (أطروحة دكتوراه)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1424هـ/2000م.

2. طيطح نصيرة، سفارات بلاد الدولة الأموية بالأندلس ما بين (138-422/ 756-1030م) (أطروحة دكتوراه) علوم تاريخ الوسيط الإسلامي القسم التاريخ وعلوم الآثار كلية العلوم

الإنسانية والعلوم الإسلامية، أحمد بن بلة1، جامعة وهران، (1439-1440هـ/2018-2019م).

3. العوفي سلمى بن سلمان بن الحسني، الحسبة في الأندلس 92هـ/897م، (أطروحة دكتوراه)، كلية الدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة، 1420-1421هـ/1999-2000م.

ب) رسائل الماجستير:

1. إدريس صالح محمد، تاريخ الدعوة الإسلامية الأندلس من بداية الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن 4 هجري، (رسالة ماجستير)، كلية الدعوة والإعلام جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1412هـ.

2. بيومي عبير زكريا سليمان، دور الفقهاء السياسي والحضاري في الأندلس في القرن الخامس الهجري الحادي عشر ميلادي، (رسالة ماجستير) في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ، كلية الآداب جامعة طنطا، 1416هـ/1996م.

3. حاج كولة عبد العزيز، الحياة الاقتصادية بالأندلس من خلال النوزل الفقهية في القرنين 5-6 هـ/11- 12م، (رسالة ماجستير) في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القسم التاريخ جامعة الجزائر -2- بوزريعة، الجزائر، 1430 - 1431 / 2009 -2010.

4. حسين شنينة، الحسبة والمحتسب في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة، (رسالة ماجستير) في العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر، 1432- 1433هـ.

5. الزغول غالب مصطفى جهاد، الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92-897هـ/711-1492م)، (رسالة ماجستير) الإسلامي الجامعة الأردنية. أربد، الأردن، 2001.

6. شاهين صلاح يوسف عبد السلام، الحسبة وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية، (رسالة ماجستير) في القضاء الشرعي بكلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 1428هـ/2007م.

7. عطا الله سالم الخليفات محمد، التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية (138-422هـ/755-1030م)، (رسالة ماجستير) قسم التاريخ، عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة، 2004.

8.فاطمة محمد إبراهيم زاهر عبد الرحمن، الأوسط في الأندلس، (رسالة ماجستير) في التاريخ الإسلامي، قسم الدراسات العليا فرع التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الجامعة الملك عبد العزيز، بمكة المكرمة، 1399-1400هـ/1979-1980م.

9.فهد بن إبراهيم النفيسة، الاحتساب على الشذوذ، (رسالة ماجستير)، قسم الحسبة والرقابة، المعهد العالي للدعوة والاحتساب بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، 1435-1436هـ.

ج) مذكرات ماستر:

1.أحمد بن بلخير السعيد جعفر، تطور نظام الحسبة في بلاد المغرب الإسلامي وانعكاسه على الجانب الحضاري، (مذكرة ماستر)، قسم التاريخ، الكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017.

2.آسيا تامة، حاجى كنزة، نظام السقي العلام في الأندلس بين القرنين (2-3هـ/9-13م)، (مذكرة ماستر)، تاريخ المغرب العربي الوسط والعادية قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، (1438-1439هـ/2017-2018م).

3.بابا خويا شفيقة، فتحية مربوش دور فقهاء المالكية في الأندلس بين (2-6هـ/8-12م)، (مذكرة ماستر) في التاريخ الوسيط الإسلامي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 1435-1436هـ/2014-2015م.

4.بوشويحة أيوب ورابحي رابح، سياسة اللين في حكم هشام بن عبد الرمان الداخل ودورها في الدولة الأموية في الأندلس (139-180هـ)، (مذكرة ماستر)، تاريخ الغرب الإسلامي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 1442-1443هـ/2021-2022م.

5.حاج الشيخ أمنية، الدولة الأموية في عهد هشام بن عبد الرحمن بن معاوية (172-180هـ/789-797م)، (مذكرة ماستر)، تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة سال، 2018-2019.

6.سليمان عبد القادر، صناعة النسيج في الأندلس من قيام الدولة الأموية إلى سقوط غرناطة (138-897هـ/756-1492)، (مذكرة ماستر) تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، قسم

التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، (1440-1441هـ/2019-2020م).

7. صيدون نادية وغصبان سهيلة، الحسبة في الأندلس في عهد الخلافة الأموية من خلال المصادر الأندلسية (316-422هـ/928-1031م)، (مذكرة ماستر) جامعة بوضياف، مسيلة، 1441-1442هـ/2020-2021م.

8. طكوك إيمان، الحسبة ودورها في تنظيم أسواق الأندلس في العصر الأموي (138-422هـ/756-1039م)، (مذكرة ماستر) تخصص تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعه محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

9. عبد الصمد بوبكر، غرابي حسيبة، دور الحسبة في تصدي لمنكرات الأسواق والاماكن العامة خلال عصر الامارة والخلافة بالأندلس 138-422هـ، (مذكرة ماستر)، التاريخ الوسيط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2023-2024.

10. هدى كيلاني، مركات عزيزة، الأسواق الأندلسية على العهد الأموي (138-422هـ/756-1039م)، (مذكرة ماستر)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن خلدون تيارت، 1439-1440هـ/ 2018-2019م.

رابعا: المجلات:

1. بلعيد حسين، "النشاط التجاري في الأندلس خلال القرنين العاشر والحادي عشر ميلاد"، مجلة المعيار، مج: 27، ع4، 2023.

2. تريكي فتيحة، "قراءة تاريخية في الصناعات النباتية بلاد الأندلس خلال العصر الوسيط"، مجلة عصور الجديدة، مج: 09، ع3، ديسمبر 2019.

3. الخزاعي كريم عالي لعيبي، "أنواع الحرف في بلاد المغرب من خلال كتاب المعيار المغرب للونشريسي المتوفي عام 941"، مجلة كلية العربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع22، جامعة بابل، العراق، 2015.

4. ربوح عبد القادر، تنوع الإنتاج الحضاري في الأندلس ما بين (4-5هـ-10-11هـ) دراسة في مظاهره وأثاره، حوليات جامعة الجزائر 3، مج 34، ع3، 2024،

5. قرميط العربي، "مؤسسة الحسبة ودور آلياتها في مكافحة الفساد الاقتصادي بالسوق" الدولة الأموية بالأندلس أنموذجا"، مجلة المعيار، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، مج: 28، ع1، جانفي 2024.

6. قسطاس عبد الستار، "أرباب المهن والحرف في المجتمع الأندلسي خلال عصري الإمارة والخلافة (138-422هـ/755-1030م)"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، مج02، ع17، كانون الأول 2014.

7. محمد الشريط، المدارس الفقهية المالكية، مجلة التراث، ع 26، مج 01، جامع زيان عاشور الجلفة.

8. المعمور محمد بن عبد الله ، يوسف كاظم الشمري، الحسبة في الأندلس، الكلية التربية صفي الدين الحلي جامعة بابل، مجلة العلوم الإنسانية، أوت.

خامسا: القواميس:

1. بن سيده الحسن علي بن اسماعيل المرسي، المحكم والمحيط، ج1، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.
2. بن عباد إسماعيل ، المحيط في اللغة العربية، ج1، عالم الكتب، 1414هـ/1994م.
3. بن فارس زكريا الحسين أحمد ، معجم مقاييس اللغة مع عبد السلام محمد هارون، 1399هـ/1979م.
4. الجوهري إسماعيل بن عماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد العفور عطار، ج1، دار العلم الملاين، بيروت، 1376هـ/1956م، القاهرة.
5. الرازي بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، دط
6. زاده بطاش كبرى ، بن مصطفى أحمد ، مفتاح السعادة ومصباح السيارة في موضوعات العلوم، مج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ/1985م.
7. الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر أحمد ، أساس البلاغة تح محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1419هـ/1998م.

8. عبد المجيد عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصر، مع 01 عالم الكتب ده 1429هـ/2008م.
9. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، مج1، دار الحديث، القاهرة.
10. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، جمهورية مصر العربية، (د.م).

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: الإطار السياسي والمفاهيمي	
المبحث الأول: التأصيل التاريخي للدولة الأموية في الأندلس	7
1. تأسيس الإمارة	7
المبحث الثاني: تأصيل مفاهيمي للحسبة	12
1. تعريف الحسبة	12
2. تطورها	15
3. شروطها	18
المبحث الثالث: الجذور التاريخية للحسبة في الأندلس	20
الفصل الأول: الحسبة في الأندلس في عهد الدولة الأموية	
المبحث الأول :دوافع اهتمام السلطة الأموية بالحسبة	24
1. مشكلات الغش التجاري	24
2. ضرورة وجود المحتسب	25
المبحث الثاني: لمحة عن الأوضاع الاقتصادية	27
1. في المجال الفلاحي	27
2. في المجال الصناعي	29
3. في المجال التجاري	31
المبحث الثالث :علاقة الفقهاء بالحياة الاقتصادية	32
1. مكانة الفقهاء ونماذج منهم	32
2. دور الفقهاء في المجال العلمي	35

3. دور الفقهاء في الفلاحة	37
4. دورهم في الصناعة	38
5. دورهم في التجارة	40
الفصل الثاني: تفعيل دور الحسبة في المجال الاقتصادي في الأندلس الأموية	
المبحث الأول: الحسبة على الفلاحة	44
1. تعريف الفلاحة	45
2. العناية بالزراعة	45
3. إنتاج المحاصيل الزراعية	49
المبحث الثاني: الحسبة على الحرف	51
1. الحرف	51
2. مراقبة المحتسب للحرف (المهن)	52
المبحث الثالث: الحسبة على التجارة	62
1. التجارة وازدهارها في الأندلس	62
الفصل الثالث: أثر الحسبة على المنظومة الاقتصادية في الأندلس الأموية	
المبحث الأول: الأثر الأخلاقي والاجتماعي	68
1. الأخلاقيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية	68
المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي	71
1. مراقبة الأسواق	71
2. مراقبة الجودة	72
3. مراقبة الأسعار	73
المبحث الثالث: الأثر الثقافي	75
1. المؤلفات	75
2. اعتماد المؤلفين على واقع الحسبة	77
3. التطبيق العملي للمحتسب	78
خاتمة	84

قائمة المصادر والمراجع	**87**
فهرس المحتويات	
الملخص	

الملخص:

تتناول هذه المذكرة الحياة الاقتصادية في الأندلس خلال فترة الدولة الأموية (من القرن 2هـ إلى 4هـ)، مركّزة على مظاهر النشاط الاقتصادي، وآليات التنظيم التي اعتمدتها الدولة لضمان الاستقرار والتوازن داخل المجتمع. وقد تم الاعتماد على كتب الحسبة بوصفها مرجعًا مهمًا يوثّق تفاصيل دقيقة حول الأسواق، الحِرَف، الزراعة، والتجارة، إلى جانب مصادر أخرى ساهمت في إثراء الدراسة.

تكشف الدراسة عن النظرة الشاملة التي تبنّتها الدولة الأموية تجاه الاقتصاد، باعتباره مكونًا رئيسيًا في بنيتها السياسية والإدارية. وقد أُدمجت الحِسبة ضمن أدوات التنظيم والرقابة، فساهمت في ضبط المعاملات، ومراقبة الأسعار، وتحقيق العدالة الاقتصادية. كما يظهر في البحث حضور الفقهاء في توجيه الحياة الاقتصادية، مما يدل على التفاعل العميق بين الدين والنشاط الاقتصادي في المجتمع الأندلسي.

خلصت المذكرة إلى أن مؤسسة الحسبة أسهمت في بناء منظومة اقتصادية قائمة على الانضباط الأخلاقي والتنظيم الفعّال، كما أفرزت تراثًا معرفيًا مهمًا يظهر في المؤلفات التي أرّخت لهذه التجربة الفريدة في تاريخ الغرب الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الحسبة، الأندلس

Summary:

This dissertation explores economic life in Al-Andalus during the Umayyad period (2nd to 4th century AH), with a focus on the various forms of economic activity and the institutional mechanisms developed by the state to ensure stability and order. Hisba manuals serve as key sources for understanding the practices of markets, crafts, agriculture, and trade, supplemented by additional historical references.

The research outlines how the Umayyad authorities viewed the economy as an integral part of governance. The Hisba institution functioned as a regulatory framework to oversee market transactions, ensure fairness, and maintain public trust. The involvement of jurists in shaping economic behavior also reflects the strong connection between religious guidance and financial practice in Andalusian society.

The study concludes that Hisba played a vital role in shaping a morally grounded and efficiently managed economic system. It also contributed to a lasting intellectual legacy through the body of literature produced during that period.

Keywords: Economics, Hisbah, Andalusia